



نصر ونهضة

أدبيّات النّهوض

الدولة والمقاومة

في ظل الأوضاع الدولية الراهنة

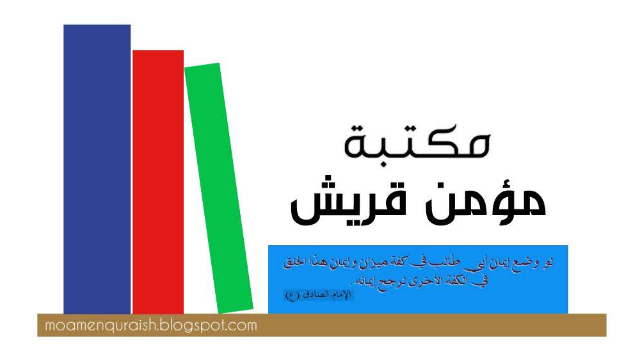


مجموعة باحثين



الدولة والمقـــاومـــة

فـــي ظـــل الأوضـــاع الدوليـــة الراهنـــة



اسم الكتاب: الدولة والمقاومة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة

المؤلف: مجموعة من الباحثين

الناشر: دار المعارف الحكمية

إخراج الكتاب: Idea Creation

عدد الصفحات: 110

القياس: 14.5*21.5

تاريخ الطبع: ٢٠١٠

الدولة والمقـــاومـــة

فـــي ظـــل الأوضــاع الدوليـــة الراهنـــة

نصـري الصـايـغ   أدونيـس العكـره
ألستـر كـروك   منيـر شفيـق

الطبعة الأولى

[١٤٣١ هـ. - ٢٠١٠ م.]



دار المعارف الحكمية

Dar Al maaref Alhikmiah

العنوان: حارة حريك - الشارع العريض - سنتر صولي - ط٢ شمالي
تلفاكس: ٥٤٤٦٢٢ -٠١ - Email: almaaref@shurouk.org

بسم الله الرحمن الرحیم

الفهرس

مقدّمـــة

غني عن البيان أن ثنائية «الدولة – المقاومة» أو «المقاومة – الدولة» قديمة قدم الاجتماع السياسي ومستمرة باستمراره وإن اختلفت التسميات التي أعطيت، عبر التاريخ، لكل من طرفي هذه الثنائية.

مبعث هذا التلازم

إن ملازمة هذه الثنائية للاجتماع تعود إلى أن أي اجتماع بشري لا يكون، أو لا يصبح، سياسيًّا إلا إذا قامت جهة، منه أو من خارجه، بتمثيل صالحه العام أو خيره المشترك (سواء كان هذا التمثيل حقيقيًّا أو مزعوماً، واقعيًّا أو مجرّد ادعاء) والسهر على هذا الصالح العام أو الخير المشترك، ومنع أي تعد عليه، أو إخلال به؛ بصرف النظر عما إذا كان هذا السهر يستهدف الصالح العام أو الخير المشترك فعلاً، أو يستهدف الصالح الخاص لهذه الجهة وحلفائها أو المتعاونين معها، أو يستهدف الدمج والتوفيق بينهما.

يتحدد هذا الصالح العام، إجمالاً، بتحقيق:

١– الوفاق الداخلي بين مختلف مكوّنات المجتمع (بوصفه شرطاً من

شروط استقرار ذلك المجتمع).

٢- الأمن الخارجي (بوصفه شرطاً من شروط ممارسة السيادة على الأرض والناس في نطاق الاجتماع السياسي المعني).

٣- تأمين شروط الازدهار والتقدّم (بوصفه شرطاً من شروط قوة المجتمع واستمراره، وتمكينه من ممارسة سيادته في ظل عمليات التعارف والتدافع مع المجتمعات الأخرى).

هذه الأهداف، مجتمعة، تشكّل الأهداف النوعية لأي اجتماع سياسي بصرف النظر عن أمكنة وأزمنة وأشكال وظروف ممارستها، وبصرف النظر عن مدى الوضوح في إدراكها، ومدى التعبير عن هذا الإدراك.

باسم هذا الصالح العام، وباسم السهر عليه، تحتكر الجهة التي تمثله (أو تدعي تمثيله) السيادة على الأرض والناس: فهي التي تشرّع وهي التي تنظم، وهي التي تجبي وتنفق، وهي التي تفصل في النزاعات، وهي التي تعلن التعبئة للدفاع أو للهجوم، وهي التي تعقد المعاهدات، أو تبرم الاتفاقيات، وهي التي تملك وحدها مشروعية استخدام القوة ضد الجماعات الأخرى في الداخل، وضد الاجتماعات السياسية الأخرى في الخارج.

هذه الجهة هي الدولة، أو ما بات يعرف حديثاً بهذا الاسم، وهي تتحدّد بالأرض التي تشكّل نطاق سيادتها، والناس الذين يقيمون عليها، والذين يخضعون، طوعاً أو كرهاً، لهذه السيادة، والسلطات المختلفة (تنفيذية، تشريعية، قضائية) التي تشكّل أدوات ممارستها (السيادة) والأنظمة والقوانين أو الأعراف التي تشكل ضوابط هذه الممارسة.

متى تنشأ المقاومة؟

عندما تعجز السلطة (أو السلطات) المعنية بالأهداف النوعية للسياسة عن تحقيقها كليًا أو جزئيًا، فإنها تفقد مبرّر وجودها، أي مبرّر مشروعية احتكارها السيادة على الأرض والناس، أو، على الأقل تضعف مبرّرات هذه المشروعية تبعاً لمستوى العجز، وتزيد احتمالات وعي هذا العجز من قبل بعض المكونات الأخرى للمجتمع، فتتصدّى للعمل على تجاوزه بالسعي إلى تعديل سياسات السلطة المعنية، أو بالسعي للقضاء على تلك السلطة والحلول محلها. ويتم ذلك إما بالأساليب السياسية المعروفة حديثاً (التحريض الإعلامي، الإضرابات، التظاهرات، العصيان المدني...)، أو باللجوء إلى استخدام القوة والعنف (الثورة، الكفاح المسلّح... التخريب الموضعي...). وغالباً ما تتم المزاوجة بين هذه الأساليب إذا كان الهدف النهائي هو القضاء على السلطة القائمة للحلول محلّها.

صحيح أن الصراع على السلطة في اجتماع سياسي معين لا تحكمه هذه الثنائية وحدها، فالمصالح والامتيازات التي يوفرها هذا الموقع لمن يحتله، يجعله محط أنظار الفئات الاجتماعية الأخرى، وعوامل التنافس والصراع على هذا الموقع لا تتم بين من يحتل هذا الموقع وغيره من مكوّنات الاجتماع السياسي المعني فحسب، وإنما تتم أيضاً بين من يحتلون هذا الموقع أنفسهم. وهذا ما كان يحدث غالباً في الاجتماعات السياسية وما زال يحدث في عصرنا الحاضر وإن بصورة أقل.

المشروعية بين الدولة ومعارضيها

ولكن في جميع هذه الأحوال، كان لا بدّ لكل من المتصارعين أن يدّعي نوعاً من المشروعية التي تنتهي إلى الصالح العام، سواء عبّر عن هذا

الادعاء بوضوح، أو ظل مضمراً في غيره من الادعاءات من مثل ادعاء الألوهية، أو ادعاء تمثيل الآلهة، أو ادعاء تفوّق المنبت (النسب)، أو ادعاء تمثيل شريعة يؤمن بها الناس. كل هذه الادعاءات تضمر في طياتها ادعاءً بتمثيل الصالح العالم الذي بات يعبّر عنه بصورة واضحة في الادعاءات الحديثة المبرّرة لسيادة الدولة على الأرض والناس.

وتعود شمولية البحث عن مشروعية احتكار السيادة على الأرض والناس في اجتماع سياسي واحد، بما فيها احتكار استخدام القوة إلى أن أي اجتماع سياسي لا يمكن له أن يستمر من دون استخدام القوة ومن دون مشروعية يبرّر بها هذا الاستخدام (بصرف النظر عن مدى مطابقة التبرير للواقع الفعلي). ودائماً كان الصالح العام المعبّر عنه بصورة واضحة أو مضمرة في ادعاءات أخرى يشكّل المبرّر الأساس لاستخدام هذه القوة. ألا نرى الولايات المتحدة الأميركية تبرّر كل استخداماتها للقوة بادعاء تمثيل الصالح العام أو الخير المشترك للبشرية جمعاء؟

لهذا اعتبر علماء السياسة أن المشروعية والقوة هما الوسيلتان النوعيتان لأي سياسة، وإن أضاف مكيافيلي إليهما "الحيلة" التي نصح أميره بممارستها إلى جانب القوة؛ كما نصحه بعدم الاكتراث بالمشروعية على وجهها الصحيح، والاكتفاء بأي ادعاء يُروّج له ويقنِع به أو يفرضه، وإن كان مجرّد ادعاء.

سنة من سُنن الاجتماع السياسي

مهما يكن من أمر، فإن تواتر ثنائية "الدولة – المقاومة" عبر التاريخ البشري جعل منها سنة من سنن الاجتماع السياسي، سواء سميت الدولة إمبراطورية، أو مملكة، أو إمارة، أو دولة... أو سمّيت المقاومة، مؤامرة،

أو فتنة، أو خروج، أو تمرّد، أو عصيان.. أو ثورة إلخ... فالمضمون يبقى واحداً.

هذه السنّة تحكم العلاقات بين مكوّنات الاجتماع السياسي الواحد، كما تحكم مكوِّنات الاجتماع الإنساني العام: فإذا بغت طائفة (فئة أو جماعة) من طوائف المجتمع، بما فيها طائفة السلطة على الطوائف الأخرى، وإذا وعت تلك الطوائف ذلك البغي كان من الطبيعي أن تسعى إلى دفع ما يلحقها جراء هذا البغي. كذلك، إذا بغت دولة على دولة، فاحتلت أرضها مثلاً، أو أجبرتها على عقد اتفاقات أو إبرام معاهدات مجحفة، وإذا وعى الناس في الاجتماع السياسي المعني ذلك الظلم الذي يلحق بهم من جراء ذلك، كان من الطبيعي أن يسعوا، بالتعاون مع سلطات ذلك الاجتماع أو من دونه، إلى دفع ذلك الاحتلال وتلك الاتفاقات والمعاهدات، أو تعديلها على الأقل باتجاه يقلل من آثارها السلبية عليهم.

هذه السنة التي تستخلص من مجمل تاريخ الاجتماع السياسي الإنساني يعبّر عنها القرآن الكريم، في الآيتين الكريمتين (٣٩- ٤٠) من سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

وإذا كان الظلم، هنا، قد تمثل بإخراج من يقولون ربنا الله من ديارهم بغير حق، فإنه واحد من مصاديق الظلم الكثيرة التي تبيح لمن يقع عليهم أن يقاتلوا لرفعه أو لدفعه. وهذا واحد من مصاديق دفع الناس بعضهم ببعض إحقاقاً لحق المحقين، وإبطالاً لباطل المبطلين، ولولا هذا الدفع

لساد الباطل ولتمادى ولم يكن لتماديه حدود.

ومن المعروف أن سنة التدافع القرآنية هي المقابل لسنّة التعارف التي وردت في الآية ١٣ من سورة الحجرات ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**﴾. ومع أن التعارف، في ما يؤخذ من مجمل القرآن ينبغي أن يكون القاعدة التي تحكم تعاطي الناس أفراداً وجماعات واجتماعات سياسية مع بعضها البعض، وأن التدافع ينبغي أن يكون الاستثناء الذي لا يُلجأ إليه إلا لرفع ظلم أو دفع أذى أو إحقاق حق.. فإن التدافع ما يزال هو الغالب لأسباب لا مجال للخوض فيها بأكثر من القول إنها تعود إلى عدم استجابة الناس لدواعي فطرتهم، وللدعوات التي حملها إليهم الأنبياء والرسل ومن سار على هداهم من المصلحين.

إن سنّة التدافع على المستوى الجماعي أو الاجتماعي، هي تعبير عن فطرة يتميّز بها الإنسان على المستوى الفردي، وهي فطرة الدفاع عن النفس المعبّرة عن الميل الطبيعي لاجتناب المؤلم والضار والسعي إلى الملذ والمفيد. هذا الميل نجده ونراه لا لدى الإنسان فحسب، وإنما لدى أي حيوان، ولدى بعض النباتات أيضاً.

المستكبرون وثنائية «الدولة – المقاومة»

لكن هذه السنة التي يؤكّدها التاريخ ويقرُّ بها أي حس سليم أو فطرة صافية، لا يقرّ بها المستكبرون عندما تجري مفاعيلها على مستوى الاجتماع السياسي سواء داخل المجتمع الواحد أو في ما بين المجتمعات، ولا يقبلون بصحة هذه المفاعيل وأحقيتها أو مشروعيتها إلا إذا كانوا هم من يمارسها باسم الصالح العام للمجتمع المعني (الصراعات الداخلية)، أو

باسم الصالح العام لمجموع البشرية (الصراعات الدولية لا سيما في ظل النزوع الأميركي الراهن للهيمنة على العالم).

إذا بدا هذا الموقف طبيعياً في الاجتماعات السياسية التي لم تعترف بالمساواة بين الناس في المجتمع الواحد لا في الحقوق ولا في الواجبات، فإنه يبدو غير طبيعي وغير مستساغ في الاجتماعات السياسية الحديثة بعد كل الكلام المعروف على تساوي الناس في الكرامة الإنسانية وفي الحقوق والواجبات، وكل مباني فلسفات «الأنوار» و «الديمقراطية»، وكل الجهود الفكرية والإعلامية لتسويقها والترويج لها على مستوى العالم.

ويصبح هذا الموقف مستغرباً بصورة تشتد وتقوى تبعاً لوضوح القضية التي تشكّل موضوع الموقف ونجد المصاديق الكثيرة لمثل هذه المواقف في السياسات الأميركية وسياسات حلفائها من الدول الغربية وتابعيها من دول العالم الثالث وقواه السياسية وبعض نخبه الفكرية والإعلامية والثقافية.

من هذه المصاديق على سبيل المثال لا الحصر، إدانة الإدارة الأميركية لكل من يعارض سياساتها المتجهة للهيمنة على العالم، شعوباً وخيرات. فإذا كان المعارض أو الممانع أو غير الطيّع دولة، وضعت على لائحة دول «الشر» أو لائحة «الدول الداعمة للإرهاب»، أو الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان، أو أصول الديمقراطية.. وكان السعي لحشد سياسي واقتصادي وإعلامي وأمني، دولي وإقليمي ومحلي ضدها، وقد يصل الأمر إلى احتلالها أو تهديدها بضربة عسكرية، أو السعي إلى تأمين عقوبات دولية ضدها. أما إذا كانت حركة تقاوم بغي سلطة محلية، أو بغي سلطة احتلال وكانت السلطة المعنية مؤيّدة، طوعاً أو كرهاً،

للسياسات الأميركية، فإن هذه الحركة تعتبر «إرهاباً»، ويصبح عليها أن تواجه ما يشبه الحرب العالمية ضدها وعلى شتى الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأمنية (المخابراتية)، أما إذا لم تكن تلك الدولة مؤيّدة للسياسات الأميركية فإن هذه الحركات لا تشجع فحسب، وإنما يعمل على إيجادها ودعمها بشتى الأشكال والأساليب.

وما زالت تتكرّر أصداء ومفاعيل هذه السياسات ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا وكوريا الشمالية وفنزويلا وغيرها (على مستوى الدول) وضد حزب الله وحماس والجهاد (بوصفها مقاومة ضد الاحتلال الصهيوني). وحركات المقاومة في أفغانستان والعراق (بوصفهما مقاومة ضد الاحتلال الأميركي). وحتى إذا وصل بعض هذه القوى بانتخابات ديمقراطية تراعي تماماً المعايير الغربية للانتخابات، عملت الإدارة الأميركية وحلفاؤها بشتى الوسائل لإلغاء مفاعيل هذه الانتخابات. (فوز حماس بأغلبية المقاعد النيابية في فلسطين) أو التشكيك بنتائجها والتحريض ضد هذه النتائج، (انتخابات الرئاسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مؤخراً).

أشرنا في ما تقدم إلى أن ثنائية «الدولة - المقاومة» قديمة قدم الاجتماع السياسي نفسه، وإن اختلفت تسميات كل منهما. لكن الاهتمام بهذه الثنائية والنقاش حولها يهدأ أو يتحرك، يخفت أو يعلو، تبعاً لمفاعيل هذه الثنائية في الواقع الملموس لاجتماع أو آخر من الاجتماعات السياسية، وتبعاً لتأثير هذه المفاعيل على الواقع السياسي الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

دوافع الاهتمام الراهن بهذه الثنائية

وإذا صح ذلك (وهو صحيح في ما نعتقد) فإن الاهتمام الراهن بتلك الثنائية يعود إلى تجارب المقاومة في ظل دولة (لبنان) أو أي شكل من أشكال السلطة (فلسطين، العراق، أفغانستان) وما حققته ولا زالت تحققه من انتصارات أو شبه انتصارات في مواجهة العدو الصهيوني والإدارة الأميركية المؤيَّدين بقوى معظم الدول الغربية المتقدّمة، وبسكوت معظم الدول الأخرى (تحت طائلة التهديد بزعزعة أنظمتها أو وضعها على لائحة دول محور الشر، أو الدول الداعمة للإرهاب...)... على تعديل مخططاتهما العدوانية وتغيير اتجاهات مشاريعهما السياسية.

إن طبيعة العدوّين اللذين تواجههما هذه المقاومات وأهمية المخططات والمشاريع التي يعملان لها عوامل أسهمت بصورة أساسية في تجديد النقاش حول هذه الثنائية، لا على صعيد محلي أو إقليمي فحسب وإنما على صعيد عالمي أيضاً. وهذا ما أعطى لهذا الموضوع راهنيته وحيويته، وجعله موضوع درس وبحث وتوليد رؤى ومفاهيم تواجه وتدحض الرؤى والمفاهيم التي حملتها الإدارة الأميركية وحلفاؤها وتابعوها وأريد لها أن تكون مستقرة وحاكمة إلى الأبد، لا على ثنائية «الدولة – المقاومة» فحسب، وإنما على ثنائية العلاقة بين الشعوب ومحتلي أرضها وناهبي خيراتها ومدنّسي مقدّساتها والمتحكّمين بإراداتها، ودائماً لصالح الدولة التابعة، ومحتلي الأرض، وناهبي الخيرات، ومدنّسي المقدّسات، والمتحكّمين بالإرادات.

من الناس من يهتم بهذه التجارب للإفادة منها في التعاطي مع مهمات يقوم بها أو يُعدُّ لها، ومنهم من يهتم بها لاكتشاف أنجع السبل لمواجهتها والقضاء عليها، وبين اهتمام هؤلاء وأولئك أصبحت مسائل المقاومة

في ظل الأوضاع العالمية الراهنة مالئة الدنيا وشاغلة الناس من المنظرين والسياسيين والمفكرين الإستراتيجيين وكل من يعنيهم مصير هذا العالم المضطرب والغارق، حتى قمة رأسه، في مشكلاته الخانقة التي تسهم سياسات الإدارة الأميركية بصورة أساسية في تفاقمها وإيصالها إلى ما وصلت إليه.

في أجواء هذا العالم يتضاعف الاهتمام بالمقاومة من قبل المتطلعين إلى عالم أفضل لأنها شكّلت رأس حربة في مواجهة سياسات الإدارة الأميركية وحلفائها وتابعيها، ولأنها قدّمت البرهان الساطع على أن حركة التاريخ مستمرة، وأن نعي جبروت القوة، لا يمكن أن يلغي قوة الحق... إذا كان هنالك من يحمل قضية الحق ولديه الاستعداد للتضحية في سبيلها، ولأنها، أخيراً، أعادت تأكيد سنة التدافع ومشروعية مقاومة الظلم وإمكانية هذه المقاومة حتى في ظل الأوضاع العالمية الراهنة، وهي الأوضاع التي تميّزت بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، واتجاه الإدارة الأميركية للهيمنة سياسياً واقتصادياً وثقافياً... واستثمارها لآخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا لفرض هذه الهيمنة في عالم، يتحول أكثر فأكثر، إلى ما يشبه القرية الصغيرة، بفعل تقدّم وسائل الاتصال والمواصلات وتشريع التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال والعمّال... ويغيب فيه المنافسون الذين يملكون إرادة المنافسة حتى مع توفر وسائلها (الدول الغربية، الصين، الاتحاد السوفياتي) وتحاصر فيه وتضرب قوى الممانعة والمقاومة سواء كانت دولاً أم كانت حركات (العالم الثالث) وفيه ينعكس كل ذلك على تعاطي الأمم المتحدة مع قضايا الشعوب المحقة بالاتجاه الذي يخدم مصالح الإدارة الأميركية وحلفائها وتابعيها إلا في ما ندر.

مضمون الكتاب

إن الكتاب الذي تضعه «أدبيات النهوض» بين يدي القارئ هو عبارة عن أبحاث تناولت موضوع المقاومة والدولة في ظل هذه الأوضاع العالمية الراهنة، من زوايا نظر متنوعة وكتبت في تواريخ مختلفة، لكنها تتكامل في تكوين رؤية شاملة لهذه المسألة. والتمهيد الذي وضعته أدبيات النهوض يحاول أن يلقي بعض الضوء على السنة التي تحكم هذه الثنائية والتي يحاول المستكبرون دائماً تجاهلها أو العمل على إلغائها، حفاظاً على مواقعهم والمكاسب التي تحققها هذه المواقع.

فالبحث **الأول** كتبه الصحافي اللبناني الأستاذ نصري الصايغ، وحمّله عنوان: «ثنائية الوحدة: الدولة - المقاومة»، وقدَّمه في دورة «المؤتمر الدائم للمقاومة» التي انعقدت في بيروت خلال أيار (مايو) من العام ٢٠٠٦. وبيّن فيه أن المقاومة في ظروف العالم المعاصر التي تتسم بالهيمنة القطبية المعولمة هي «الوحيدة المؤهلة لقيادة كل فعل سياسي ثقافي اجتماعي إنمائي عسكري. أي هي قطب التوظيف لردع العدوان وإقامة المجتمع الحاضن والمنتج والمبدع والحر» وأنها لم تعد خياراً للشعوب في مواجهة ظلم داخلي أو احتلال خارجي فحسب، بل أصبحت أيضاً الخيار الوحيد لأي دولة تريد، فعلاً، أن تمارس سيادتها لا سيما في ما بات يعرف بالعالم الثالث. وهذا ما يجعل ثنائية «الدولة - المقاومة» تكف عن أن تكون ثنائية مقابَلة وتناف لتصبح ثنائية وحدة وتكامل.

البحث الثاني كتبه الباحث البريطاني الدكتور ألستر كروك مؤسّس منتدى حل النزاعات، وأعطاه عنوان: «العنف الثقافي الغربي والمقاومة الإسلامية»، وألقاه في دورة «المؤتمر الدائم للمقاومة» التي انعقدت في بيروت خلال شهر أيار من العام ٢٠٠٧، وبيّن فيه كيف أن الغرب

يعطي لنفسه الحق في وضع قواعد لعبة العلاقة بين الأقوياء والضعفاء، فيطبق قوانين الحرب على الحروب بين الدول المتحضّرة، بينما يطبّق قوانين الطبيعة الداروينية على الحروب الاستعمارية، ويبرّر عنف الدولة، ويستنكر عنف المظلومين في وجه الظالمين، ويبيّن أن المقاومة هي انتفاضة المظلومين الذين اعتقد الغرب أن هويتهم وثقافتهم قد أزيلت بفعل الحداثة.

البحث الثالث «المقاومة وليدة الديمقراطية وحاميتها»، كتبه د.أدونيس العكره، رئيس لجنة الدراسات في التيار الوطني الحر، وقدّمه في دورة «المؤتمر الدائم للمقاومة» التي انعقدت في بيروت أيار (مايو) من العام ٢٠٠٦. وفسّر فيه التناقض بين مبادئ الديمقراطية وسلوكيات الديمقراطيين، وبيّن فيه أن «المقاومة هي واحدة من الآليات الحامية للديمقراطية، والتي يضطر الشعب إلى استخدامها عندما تثبت الوسائل الأخرى عدم فاعليتها، أكان ذلك في السياسة الداخلية أم الخارجية».

البحث الرابع «المقاومة ما بعد انتهاء الحرب الباردة» كتبه المفكّر الفلسطيني الأستاذ منير شفيق منسق عام المنتدى القومي العربي، وقدّمه في دورة «المؤتمر الدائم للمقاومة» التي انعقدت في بيروت بتاريخ أيار (مايو) من العام 2007، وسعى فيه إلى جلاء ثلاث موضوعات، وتأكيد ثلاث حقائق.

الموضوعات هي: فشل المساعي الأميركية لإقامة نظام عالمي أحادي القطب. استمرار وتصاعد الممانعات والمقاومات التي اعتبرت مستحيلة بعد انتهاء الحرب الباردة. تعثر السير باتجاه العولمة وفقاً للتصورات التي سادت بعد قيام منظمة التجارة العالمية.

أما الحقائق فهي: عدم انتهاء الصراع بين الدول الكبرى، تكريس

استراتيجية المقاومة والممانعة أينما حل عدوان، وقوف العالم الإسلامي في طليعة المقاومة ضد الهيمنة الأميركية.

هذه الحقائق وتلك الموضوعات تبيّن خطأ المروّجين لاستحالة قيام مقاومة ناجعة بعد انتهاء الحرب الباردة والنزوع الأميركي للهيمنة الأحادية.

البحث الخامس: «المقاومة في الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان» كتبه العميد الركن، والباحث الاستراتيجي وليد سكرية، وقدّمه في دورة «المؤتمر الدائم للمقاومة» التي انعقدت في بيروت بتاريخ أيار (مايو) 2008، وبيّن فيه أن الاستراتيجية الأمثل لأي دولة لا تمتلك التوازن الاستراتيجي مع العدو تقوم على: بناء المجتمع المقاوم، بناء الجيش الوطني، بناء المقاومة الشعبية المنظمة، بناء التحالف العسكري مع دولة صديقة. وذلك بعد أن ناقش ودحض الخيارات الأخرى المطروحة لتعاطي لبنان مع العدو الصهيوني وداعميه وتهديداتهم الدائمة.

البحث السادس « الحماية الوطنية ودور المقاومة – لبنان نموذجاً؛ كتبه النائب محمد رعد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة وقدّمه في دورة المؤتمر الدائم لدعم المقاومة» للعام 2006 و تكلم فيه على موجبات ومقتضيات استراتيجية عامة للحماية الوطنية عموماً وتطبيق هذه الموجبات والمقتضيات على الوضع اللبناني.

إن «أدبيات النهوض» تضع هذه الأبحاث بين يدي القارئ الكريم، وهي تتمنى أن تسهم في ترسيخ قناعات الآخذين بنهج المقاومة ومقتضياته، وإعادة النظر في قناعات الرافضين له ولمقتضياته.

علي يوسف

الحماية الوطنية ودور المقاومة
ـ لبنان نموذجًا ـ

محمد رعد[1]

أول ما يستدعي البحث في موضوع الحماية الوطنية هو وجود مخاطر عدوانية تتهدد الوطن وتصد عن عدو فعلي، أو قد يمارسها عدو محتمل.

والمخاطر العدوانية قد تكون جزئية تبدأ بإطلاق تهديد محدد أو بتنفيذ التهديد أو القيام بعدوان محدود كخطف مواطن أو إصابته أو قتله ، أو تنفيذ تسلل برّي جزئي أو خرق الأجواء أو المياه الإقليمية.

وقد تكون المخاطر شاملة بحيث تهدد الاستقرار والأمن الوطني في البلاد من خلال تدخل واسع وملحوظ سياسيًّا أو إعلاميًّا أو اقتصاديًّا أو من خلال أعمال أمنية أو اجتياح عسكري على نحو يتهدد الوطن بأسره.

وتلافياً لتهديد أمن الدول والبلدان والشعوب والسلام الإقليمي والدولي نظم المجتمع الدولي علاقات الدول وفق قواعد ومواثيق

(١) رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في مجلس النواب اللبناني.

واتفاقات ومعاهدات وقوانين معتمدة، وإنشاء مؤسسات دولية تتابع الأوضاع الدولية والإقليمية وتقوم بتحديد قضايا النزاع وتحاول معالجتها ضمن صلاحيات محددة وواضحة من خلال نظام معتمد من قِبل الأمم المتحدة .

وبعيداً عن الملاحظات والاعتراضات التي يسجلها هذا النظام أو ذاك على مضمون القانون الدولي وعدالته أو على طريقة تطبيقه أو على المعايير التي تفرضها أحياناً موازين القوى الدولية في مرحلة ما، فإن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يفترض بهما أن يستندا في القرارات الصادرة عنهما إلى مضمون القانون الدولي ومعاييره على الرغم من تفاوت الأحجام والقوى ومواقع النفوذ والمصالح ، ذلك أن أي خروج عن تلك المعايير وذاك المضمون من شأنه أن يفاقم التوتر ويعقّد النزاعات ويهدد الأمن والسلام الإقليمي أو الدولي بدل حفظهما وحمايتهما.

وإذا كانت المؤسسات الدولية التي أنشئت وانتسبت إليها دول العالم لتكون حَكَماً وراعياً لحل الخلافات والنزاعات فيما بينها على أساس القانون الدولي ومبادئه ومعاييره ، فإن تفرّد بعض القوى الدولية باستخدام القوّة واللجوء إليها يعدّ من أعظم المخاطر التي تتهدد الأمن والسلام العالمي كما تتهدد القانون الدولي نفسه والمؤسسات التي ترعى العمل بموجبه.

ومن هنا فإن مسؤولية القوى الدولية الكبرى في التزام مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة تكون أكبر وأكثر من غيرها لجهة انعكاس ذلك على شعوب العالم ودوله وعلى هيبة القانون الدولي ومؤسساته ..والعكس صحيح إلى حد كبير.

ومن الواضح الجليّ أن القانون الدولي احترم وصان حق الدول في

سيادتها على أرضها كما احترم وصان إرادة شعوب كل الدول ضمن إطار السيادة الوطنية، حظّر على مؤسساته التدخل في الشؤون الداخلية للدول وللشعوب ما لم تُهَدِّدْ سيادةُ دول أخرى، واعترف للشعوب بحقها المشروع بالدفاع عن سيادتها إزاء أي تهديد أو عدوان في الوقت الذي أتاح للمؤسسات الدولية ضمن ضوابط وشروط وآليات محددة التحرك مع أطراف النزاع لفضّ نزاعاتهم وفق المبادئ القانونية المعتمدة.

وللأسف فإن تجربة الشعوب مع القانون الدولي ومؤسساته وإن سجّلت التزامًا نسبيًّا ولا أقول مُرْضيًا،خصوصًا في ظل توازن دولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

إلاّ أن اختلال هذا التوازن في أواخر القرن المنصرم قد وضع القانون الدولي وآليات تطبيقه رهينة القوى المتعاظمة وتحالفاتها، الأمر الذي شكل تهديداً فعليًّا لمصالح الدول النامية والشعوب المستضعفة في مختلف قارات العالم.

ولعل كثرة الحروب وأعمال العنف التي استعرت في بداية القرن الواحد والعشرين هي مؤشر بارز على عجز المؤسسات الدولية عن القيام بدورها المطلوب نتيجة تفرّد بعض القوى الدولية ومحاولتها فرض هيمنتها على تلك المؤسسات والضغط عليها لاتخاذ قرارات تخدم مصالحها أو على الأقل لا تتعارض معها، وهو ما أضعف ثقة الشعوب بعدالة تلك المؤسسات والقرارات الصادرة عنها كما دفع دولها الناهضة لبناء قوتها واعتماد حماية ذاتية أو تضامنية تحسّباً لحفظ حقوقها والدفاع عنها.

ومن هنا فإن أسلوب فرض الحروب على الآخرين الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة الأميركية تحت شعار مكافحة الإرهاب وتعميم الديمقراطية والفوضى البنّاءة وتقسيم الدول كيفياً إلى محاور للشر وللخير

وادعاء رئيسها بأنه يقرر ويحكم استنداً إلى إلهام إلهي، كل ذلك يعيدنا إلى القرون الوسطى حيث كان الملك يمثّل الإرادة الإلهية المطلقة ، كما ينسف جذور الفكرة الديمقراطية التي اعتبرها الغرب إبداعه الحضاري الذي قدمه للإنسانية .

في ضوء هذه القراءة يبدو أن الحماية الوطنية التي تستند إلى عوامل قوة ذاتية وتضامنية تصبح ضرورة أكثر من أي وقت مضى وطالما أن القانون الدولي يطبّق استنسابياً، وتخضع القرارات المستندة إليه لضغوط ومعايير ومصالح قوى نافذة ومهيمنة في العالم، كإدارة الولايات المتحدة، فإن الشعوب الناهضة والتواقة لممارسة سيادتها في بلادها والدفاع عن أمنها وحريتها واستقلالها وحفظ مصالحها ، تشكل حجر الأساس في الحماية الوطنية المطلوبة .

وإذا كانت هناك قواعد عامة ترتكز إليها الحماية الوطنية في كل البلدان من أجل حفظ المصالح والحقوق ودفع التهديدات والمخاطر عنها، فإن خصوصية أي بلد يجب أن تُلْحَظَ باهتمام ودقّة حين يتم إعداد استراتيجيته الخاصة للحماية الوطنية .

ولا يجوز أن يتوهم أحد أن استراتيجيته الخاصة تُشكل بديلاً عن القانون الدولي ومهمة المؤسسات الدولية ، بل إنها تمثّل عنصر الإثبات للذات وعامل الضغط المتاح لتحقيق التوازن على الأقل كَيْماَ يُصار إلى اعتماد معايير متوازنة وآليات غير مجحفة بحق البلد الذي يدافع عن أمنه وحقوقه بوجه المعتدين الذين يراهنون على فرض وقائع بالقوة يستسهلون بعدها انتزاع شرعية دولية لعدوانهم من خلال مرور الزمن ونسج تحالفات دولية تحاول الضغط في مؤسسات المجتمع الدولي لاستصدار القرارات الملائمة لمصالحها والتلاعب بالقانون الدولي وفق

ما يناسبها .

إن أية استراتيجية عامة للحماية الوطنية تستوجب تحديد وبحث مجموعة عناوين نوجز أهمها بما يلي :

١- تقييم الوضع بشكل شامل في المنطقة المحيطة على المستوى السياسي والاستراتيجي وعلى مستوى الخصوصيات التي لها انعكاس على البلد سلباً أو إيجاباً وتحضير آليات مناسبة للتعاطي مع هذه الخصوصيات في الوقت المناسب.

٢- تشخيص المخاطر الاستراتيجية وتحديد مصادرها والوقوف على طبيعة تلك المصادر للتعرف بدقّة على تكوينها وبنيتها وأهدافها ومنهجيتها وتقدير مصالحها المترتبة على عدوانها ، كذلك تقييم وضعها الجيوسياسي ، وقدراتها الذاتية والرديفة ودراسة نقاط الضعف لديها في كل مجال من المجالات ، وتوقّع الاحتمالات المختلفة وسبل التعاطي المناسب مع كل احتمال.

٣- دراسة وتقييم وضع البلد وخصوصاً نقاط الاستهداف فيه ، والتدقيق في كل الإمكانيات على اختلافها، وتحديد نقاط الضعف وتقدير الوقت اللازم للترميم وسد الثغرات والتحصين الشامل وتجميع روافد القدرة في مختلف المجالات ، ووضع آليات التنسيق اللازمة بين كل القطاعات المعنية .

٤- دراسة وتحضير الوسائل والأساليب والتكتيكات والاحتمالات وتحديد الأولويات والخطوات الواجب اعتمادها.

٥- دراسة وتهيئة سبل الاستفادة ومواردها سواء عبر الإمكانات الذاتية أو من خلال التحالفات والمناخات المناسبة .

٦- التعبئة الشاملة للرأي العام والتعبئة الخاصة للعنصر البشري المطلوب لإنجاز المهمة الوطنية في الحماية .

وفي وضع مثل لبنان إذا أردنا أن نرسم معالم استراتيجية وطنية للدفاع والحماية آخذين بعين الاعتبار كل العناوين التي أشرنا إليها آنفاً ملتفتين إلى الخصوصيات اللبنانية، فإنه يمكننا تقديم إضاءات في هذا المجال نوردها فيما يلي :

أولاً: إن الكيان الصهيوني يمثّل بالنسبة للبنان والمنطقة العدو التاريخي والاستراتيجي، وعليه فإن المخاطر التي تتهدد لبنان من قبل هذا العدو هي مخاطر عدوانية جزئية وشاملة ويجب على اللبنانيين مواجهتها .

ثانياً: إن القوى الكبرى النافذة في مؤسسات المجتمع الدولي هي قوى منحازة على العموم لمصلحة الكيان الصهيوني ضد الحق العربي عموماً والحق الفلسطيني خصوصاً .

ثالثاً: إن لبنان هو جزء من المنطقة العربية لا يمكن عزله عنها وعن تأثيرات الصراع العربي - الإسرائيلي عليه.

رابعاً: إن الموقع الجيوسياسي للبنان يفرض عليه ولمصلحته أولاً إقامة علاقات مميزة مع سوريا التي تشكل بوابته البريّة الوحيدة إلى العالم العربي، والعلاقات المميزة لا تلغي بالضرورة السيادة والاستقلال اللبنانيين.

خامساً: إن لبنان بتركيبته الديمغرافية المتنوعة وبموقعه الجيوسياسي المميز هو حاجة للغرب وللشرق على حد سواء وهو ما يجعل دوره فاعلا ومؤثراً في أوضاع المنطقة كما يجعله محلّ تجاذب خلال فترات الصراع أو الأزمات. واللبنانيون مسؤولون جميعاً أن يلتزموا الانحياز للقضايا المحقة والمشروعة وأن يحفظوا في الوقت نفسه سيادتهم واستقلالهم،

وهذه المعادلة تفرض على لبنان عدم الحياد في الصراع العربي_الإسرائيلي وكذلك توفير كل إمكانات الصمود للحفاظ على سيادته والتصدي لأي عدوان إسرائيلي محتمل.

وعدم الحياد هنا يعني عدم التنصّل من دور ما في الصراع العربي– الإسرائيلي يستطيع أن يقوم به ويتحمّل أعباءه ، كما يعني في الوقت نفسه أن يكون مساهماً وليس بديلاً عن العرب في تحمّل أعباء الصراع من أجل قضيتهم المركزية وهي قضية فلسطين.

سادساً: إن الوحدة الوطنية في لبنان يجسدها العيش المشترك الذي هو امتياز للبنانيين جميعاً ، دون أن يكون منّةً من فئة على الفئات الأخرى.

سابعاً: إن تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني هو قضية وطنية لبنانية بمعزل عمّا إذا كان الاحتلال أحد تداعيات الصراع العربي – الإسرائيلي أو أنه تعبير عن النزعة العدوانية الصهيونية تجاه النموذج اللبناني في العيش المشترك.

ثامناً: إن الفلسطينيين المقيمين على الأرض اللبنانية هم جزء من الشعب الفلسطيني المتمسك بتحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني، ولبنان معني بدعم حق عودة هؤلاء إلى فلسطين ورفض أيّة تسوية تنطوي على إمكانية توطينهم في لبنان، وهذا يفترض التعاطي المشترك بمسؤولية ضمن معادلة: حفظ السيادة والاستقرار الداخلي من جهة ودعم حق العودة في حدود الدور الممكن أن يضطلع به لبنان من جهة أخرى .

تاسعاً: إن جغرافية الجنوب اللبناني وتضاريسه هي نقطة ضعف قاتلة لأي احتلال صهيوني، وهي في المقابل نقطة قوة لبنانية في مواجهة الاحتلال .

عاشراً: إن جيش العدو الصهيوني هو من أقوى جيوش العالم تدريباً وتجهيزاً والدعم الأمريكي الذي يتلقاه العدو الصهيوني هو دعم لا نظير له ، ومع ذلك فإن العنصر البشري في هذا الجيش هو نقطة ضعف قاتلة يجب الاستفادة بالتركيز عليها إلى أقصى الحدود .

حادي عشر: إن الكثافة البشرية للعدو وتواجد المستوطنات والمصانع والإدارات والمعامل النوعية المتخصصة والزراعة والتجمعات والمنتجعات السياحية تتمركز أكثر ما تتمركز في شمال فلسطين المحتلة بمحاذاة الجنوب اللبناني الأمر الذي يجعل ذلك كله نقطة ضعف حساسة وكبيرة يمكن الاستفادة منها أيضاً لرسم معادلة المواجهة مع العدوان.

ثاني عشر: إن الرأي العام داخل الصهاينة في الكيان الصهيوني فاعل ومؤثر بدرجة عالية في رسم سياسات الحكومات الإسرائيلية ، وإن وسائل الإعلام الصهيونية تسهم في تكوين الرأي العام هناك ، وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار في رسم استراتيجية الحماية الوطنية .

ثالث عشر: إن الوضع الشعبي في الجنوب المحاذي لفلسطين هو وضع مؤهل في كل المجالات لقيام مقاومة شعبية تشكل العمود الفقري للبنانيين الذين يندفعون للدفاع عن وطنهم من كل المناطق اللبنانية الأخرى.

رابع عشر: إن ما بين المقاومة والدولة هامشاً بالنسبة إلى تحمّل مسؤولية المواجهة للعدوان إن أحسنّا الاستفادة منه يمكننا تجنيب البلاد حرباً شاملة تتحمّل الدولة اللبنانية مسؤولية قرارها السياسي بالكامل أمام المجتمع الدولي .

خامس عشر: إن الجيش اللبناني الذي نقدّر بطولاته وشجاعة ضباطه وجنوده، لن تتمكن الحكومات من الإنفاق عليه وتجهيزه بالسلاح اللازم

لمواجهة السلاح العدواني الصهيوني ، وهذا ما يجعله بحسب العلم العسكري إمّا عاجزاً عن المواجهة أو مندفعاً بالضرورة الوطنية والعملانية إلى الاعتماد على خيار المقاومة الشعبية غير الخاضعة للنظام الكلاسيكي العسكري في التعبئة والتنظيم والتموضع والتسليح والعمليات .

وهو خيار لا يحمِّل الجيش ولا الدولة مسؤولية قراره على المستوى السياسي الدولي.

سادس عشر: إن المقاومة التي خاضت تجربة رائدة في لبنان مكنتها من إلحاق هزيمة كبرى بالعدو الصهيوني باتت تمثّل ثروة وطنية استراتيجية كبرى بخبرتها وبصدقيتها وبجدوى خيارها وبحضارية أدائها ، وباتت أيضاً تمثّل نموذجاً متقدماً لكل المقاومين الذي ينشدون تحرير أرضهم المحتلة ومواجهة الغزاة المعتدين ، كما أن الإمكانيات التي تمتلكها والتي تفرض بها معادلة « تبادل الردع » مع الصهاينة وهي معادلة حمت الوطن والمواطنين جميعاً كما حمت الاستقرار المطلوب للاستثمار والتنمية في المناطق وأحبطت مشاريع العدو للاستفراد بلبنان واستدراجه للتفاوض معه وهو مطلب إسرائيلي لم يستطع فرضه أيّام الاحتلال واضطر للانهزام أمام المقاومة دون أي تفاوض أو اتفاق أو شروط .

هذه المقاومة ليست بديلاً عن الجيش وتفقد ميزات القوة لديها إن أصبحت جزءاً من تشكيلاته الخاضعة لنظامه، بل يجب أن تبقى بماهيتها الشعبية الواسعة الانتشار دون حاجة لثكنات ومراكز تموضع، وهي الخفيـةُ عن أعين العدو والخبيرة بجغرافية الأرض والسريّة في حركتها والخفيفة في تنقلها والمتداخلة مدنياً مع شعبها وأهلها والقادرة ببساطة تامة تمويه أماكن تجهيزاتها وأسلحتها .

هذه المقاومة لا يعيبها أن معظم أبطالها ينتمون إلى أهل المنطقة الأكثر

احتمالاً للعدوان الإسرائيلي وترفدهم أعداد كبيرة من أبطال المناطق الأخرى .

كما أن هذه المقاومة لا يضيرها أن أعلى نسبة من أبطالها هم من طيف معيّن فهذا لا يخدش وطنيتها طالما أن هذا الطيف لا يزايد على وطنيته أحد من الأطياف اللبنانية الأخرى .

وهذه المقاومة لا يمكن أن تفرّط بمصلحة لبنان العليا لمصلحة أحد خارج لبنان حتى وإن كانت ترتبط معها بعلاقات أخوّة وصداقة لأن ما بذلته من أرواح ودماء في سبيل الوطن ودفاعاً عنه وعن أبنائه يجعلها على الأقل بمستوى وطنية اللبنانيين الآخرين وبمستوى حرصهم على حريّة وسيادة استقلال لبنان.

في المحصّلَة: نستفيد من كل هذه العناوين والإضاءات ما يكفي للاعتقاد بأن أيّة استراتيجية وطنية للحماية والدفاع عن لبنان لا تعتمد خيار المقاومة ولا تستند إلى دورها هي استراتيجية قاصرة عن طمأنة اللبنانيين وتحقيق الهدف المنشود لأمنها .

وطالما أن المقاومة مطلوب أن تكون الركن الأساس في هذه الاستراتيجية فإن فعاليتها تزداد عبر علاقة تنسيق مع الجيش اللبناني إلى مستوى لا يجعل الدولة غائبة عن تحرك المقاومة من جهة ولا يحمّل الجيش ولا الدولة مسؤولية قرارها من جهة أخرى .

وهذه العلاقة أثبتت فعاليتها خلال تجربة المقاومة حتى إنجاز التحرير في ٢٥ أيار من العام ٢٠٠٠ .

يبقى أن المقاومة الشعبية المسلحة كيف لها أن تطمئن اللبنانيين بأن سلاحها لن يوجّه إلى الداخل ضمن لعبة الضغط والتجاذب

السياسي؟!.

والجواب عن ذلك يكمن في أن سرّ فعالية المقاومة وقوتها هي أنها نأت بنفسها عن أن تكون ميليشيا يستقوي بها فريق داخلي ضد الآخرين لتعزيز مواقع له في السلطة أو غيرها ، وأبت إلاّ أن تكون تعبيراً عن إرادة جميع اللبنانيين في تحرير أرضهم والدفاع عنهم ، وحين يفقد السراج زيتَهُ كيف يضيء؟ وزيت المقاومة هو إرادة شعبها.

ثنائية الوحدة: الدولة ـ المقاومة

نصري الصايغ[1]

تمثل المقاومة في الفكر السياسي، مكانة ملتبسة. تتأرجح في التوصيف بين شرعية تقتنصها، وشبهة إرهاب تُلصق بها وتقيم في منزلة التشكيك بين معترف بها ومنكر لها.

في المقاومة بذاتها:

يعرّف الفكر العسكري الحرب بأنها صراع مسلّح وعنيف بين جماعات منظّمة. اختيرهذا التعريف بين مئات التعريفات، واعتبر أنه أصفى وأدق وأصدق تعريف. لم يتعرَّف إلى الأسباب، لم يبحث في النتائج. لم يضف إليها حكماً قيمياً. لا هي أخلاقية أو عادلة أو وقائية أو مقدَّسة أو منبوذة. هي كذلك بذاتها، كآليّة من آليَات الصراع بين قوى منظّمة ومتصارعة، حول قضية ما.

تدخل المقاومة، في هذا التعريف، استنتاجاً؛ لأنها صراع مسلّح وعنيف، بين جماعات منظّمة: بين دولة وثورة، بين عصابات ودولة،

(١) باحث وإعلامي لبناني.

بين ميليشيات حزبية وأخرى مثلها؟ (الحروب الأهلية، ليست حروباً بين جيوش).

إذاً، المقاومة عمل حربي في ماهية حركتها وبنيتها. ولكنها ليست كذلك، في كلاسيكيات الحرب والقوانين الناظمة لها. يمكن تعريف الحرب بذاتها، ولم تعرَّف المقاومة بذاتها، بل بذاتية خاصة بكل فريق من أطراف الصراع، فهي لدى طرف مقاومة مشروعة، ولدى الطرف المعادي هي إرهاب[1].

يسهل التعرف والتعريف بالجيوش، تعتبر بنية الجيش بدقتها وتنظيمها وأطر العمل فيها، وكأنها مكتملة النصاب، وتحتل أرقى مراتب الإدارة والفعالية والانضباط والقدرة على الحركة وممارسة العمل العسكري هجوماً ودفاعاً.

تحفل الكتابات العسكرية في دراسة وتأييد وإعلاء شأن الجيوش، إلى مصاف العلم المتفوق وإلى مكانة الاختصاص المتقدم، واعتباره قاطرة للتقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي تنقل المجتمع، في أيام الاستعداد للحروب القادمة والمفترضة والمخطط لها، إلى مواقع متقدمة تقنيًا وعلميًا وصناعيًا، وتترك آثارها البالغة على صيغ التحولات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية.

كأن العالم يقترب أكثر فأكثر من العسكرة الكاملة، ففي الدول الدكتاتورية، يشكل الجيش العمود الفقري للنظام والمجتمع، وفي الدول المتقدمة والديمقراطية، يشكل الجيش عاملاً رئيساً من عوامل ارتفاع مؤشرات البورصة، وقائداً عملانياً للمنتوجات السلعية في الأسواق

---

(١) (راجـــع:

.(Alian Badiou Conciderations philosophiques sur quelques faits recents lignes. Mai 2002

المفتوحة، وحارساً أمنياً، وشريكاً حقيقياً، للشركات العملاقة، التي نصبت شبكتها العنكبوتية الدولية وبسطتها فوق الشعوب في أكثرية المجتمعات والدول.

نظر الفكر باستمرار إلى الجيوش على أنها الركن الأقوى للدولة، أيًا كان شكل الدولة. الدولة محتكرة العنف. وكالة الاحتكار أعطيت للقوى المسلّحة. فلا دولة، من دون جيوش تدافع عنها وتحميها. الجيوش هي الثابت الدائم والمستقر والمؤبَّد.

المقاومة، ينظر إليها من خلال الحاجة المؤقتة إليها. هي مدار خلاف بين وجهات نظر مختلفة ومتناقضة.

من يحتاج المقاومة الشعبية في صراعه العسكري، طالب باستمرار بإلحاق المقاومة أو الأنصار أو المقاتلين المدنيين بالقوانين الناظمة للجيوش وحركتها. الدولة كانت تشعر بضعف في جهوزيتها القتالية، عدداً وعديداً، كانت تلح إبان المفاوضات، على اعتبار المقاومة جزءًا لا يتجزأ من حركة الجبوش، ولو كانت مستقلة عنها، ويلزم حمايتها بقوانين الحرب. أما الدول القوية، والتي تتمتع بميزة التفوق العسكري، فكانت ترفض الاعتراف بالمقاومين، وتعتبرهم محزَّبين وإرهابيين، وتعاملهم كمجرمين حقيقيين.

المقاومة، عمل حزبي، تمامًا كالحرب في مفهومها الكلاسيكي، ولكن لا يعترف بها كذلك، لذا، يُنسب إليها الطرف المحتاج، قداسة وبطولة، فيما ينظر إليها الطرف الآخر، على أنها تخريب وإجرام.

المقاومة لا تستقر كحالة ثابتة. هي مؤقت مدان، أو مؤقت يقدس. فهل تغيرت وظيفتها، مع تغير العالم بكافة موازينه؟

اختلفت كل من ألمانيا وفرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حول كيفية التعامل مع الأنصار (المقاومة). وإبَّان المفاوضات الطويلة حدث ما يلي:

أ- عندما كانت ألمانيا ضعيفة ومنهكة، وفرنسا متفوقة وقوية، رفضت الأخيرة الاعتراف بحقوق عسكرية للمقاومة الألمانية.

ب- اشتد ساعد ألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر فرفضت الاعتراف بحقوق الأنصار الفرنسيين، وأصرَّت على التعامل معهم كإرهابيين بلا حقوق.

وعليه، فقد طبقت ألمانيا النازية إبان اجتياحها لفرنسا، نظريتها الخاصة، وعاملت المقاومة الفرنسية بوحشية.

ثم تمدَّن العالم بعد الحرب العالمية الثانية. أنشأ منظَّمة الأمم المتحدة ومن أهدافها الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. وأخذت هذه المنظمة على عاتقها حل مشكلة التباين في النظر إلى المقاومة. وإبان المناقشات التي دارت في اللجان الخاصة، وبعد العام ١٩٧٣، ظهر أن الولايات المتحدة الأميركية، تساندها مجموعة الدول الديمقراطية وحلفائها، تحاول فرض تعريف على الإرهاب على نحو يشمل الكفاح المسلح لحركات التحرر الوطني المناضلة تحت شعار حق تقرير المصير، المقر دوليًّا، بينما حاولت دول المعسكر الاشتراكي أن تدرج في الإرهاب، أفعال الدولة التي تقمع حركات التحرر، من خلال عملائها والمرتزقة المأجورين الذين توظفهم لتصفية هذه الحركات.

ويشتد الخلاف بين وجهتي النظر: أميركا (ومن معها) ترى أن المقاومة إرهاب، فيما يرى المعسكر المغلوب على أمره أن الإرهاب هو كل من يحاول القضاء على المقاومة بالقوة.

إذاً، لا تعريف محدد للمقاومة، سوى أنها حاجة الضعيف في مواجهة الأقوى. هي مسألة خاضعة لموازين القوى غير المتوازنة. يحتاج إليها الضعفاء الذين لا جيوش لديهم للدفاع عن أرضهم وحقوقهم وحرياتهم وأعراضهم وكراماتهم.

هي قوة عنف تجترحها ميدانياً مجموعة من خارج الأطر الكلاسيكية للقتال. تولد من معارضة مقموعة، بلاد محتلفة، شعوب مظلومة، فئات مضطهدة، تمارسها مجموعات خارج أطر الجيوش التي لا تتحرك، إلا بإذن أو قرار من الأجهزة السياسية للدولة.

هي حرب بطريقة أخرى، غير تقليدية، هي نمط من القتال الحزبي يلجأ إليه الضعفاء، تستمد مشروعيتها من مظلوميتها، وتوجه أسلحتها ضد مجموعات أو دول ترتكب حروباً ظالمة.

على أنه لا بد من استدراك؛ قد تتحول المقاومة المناهضة للظلم إلى أداة ظالمة تعسفية، دكتاتورية، فاسدة، بعد بلوغها غاية التحرير وتسلمها زمام السلطة.

نادرة المقاومات التي حافظت على نقاوة السلام وطهارة القضية ونظافة السلوك وشفافية الممارسة وعفاف السلطة بعد انتصارها وتحولها إلى سلطة.

ستبقى المقاومة زمنًا غير يسير، خارج إطار التفاهم الدولي بشأنها، وخارج الاتفاق على وصف موحد لها، وقد تبقى خاضعة لازدواجية المعايير الدولية حيث الحد الفاصل بين المقاومة والإرهاب تصريح دولي، لدولة عظمى. وقد تبقى تارة مقاومة، وتارة إرهابًا، تمامًا، كلقب "الشيطان" الأكبر الذي اعتاد المتخاصمون على إلصاقه بالعدو، فنابليون بونابرت كان الشيطان الأكبر بالنسبة للروس وهكذا دواليك.

وبناء على هذه الوضعية، لا بد من النظر إلى المقاومة على أنها مسألة حركية، هي أداة صراعية في عالم منقسم بين فوضى النظام العالمي، وفوضى الضعف المتزايد والمصاحب والمنتشر بأشكال مختلفة في مناطق النزاع المشتعلة في هذا الكوكب.

وبما أن العالم منقسم: بين قوي وضعيف، منتصر ومهزوم، مستعمِر ومستعمَر، متقدِّم ومتخلِّف، مركز وأطراف، منفتح ومنغلق، مصدِّر ومستورد، غني وفقير، إلى آخره. فإن الوسائل المشروعة، والوسائل الممنوعة، هي أساسًا المقاومة. والوسائل المسموحة مقيَّدة بخيارات إلزامية يفرضها الأقوياء.

يصر الأقوياء على صيغة التفاوض، وعدم اللجوء إلى القوة. فالقوة مسموحة فقط، للأقوياء. المقاومة حرام دولي.

لم يستطع العرب، في القرن الفائت، أن يحققوا بالتفاوض إلا الفتات الممنوع علهم يُطيعون اقتسامه أو توزيعه أو... فمن بيده الحل والربط الدوليين، يسيِّر التفاوض وفق مصالحه المحروسة بقواه العسكرية والمالية والاقتصادية والصناعية والثقافية، ولا يفرط بأي قوة من هذه العناصر المتكافئة والمتضامنة.

فالقوي، في مقام التفاوض، فائز حتماً، والويل للضعفاء.

تجربة حكومة فيصل في دمشق نموذجية:

فيصل، المنتصر مع الحلفاء، المؤيد برسائل حسين مكماهون، المطعون بسايكس- بيكو ووعد بلفور يفاوض الغرب (فرنسا وبريطانيا) محاولاً التحلل من قوة الجيش العربي الفتي، وعناد ضباطه الوطنيين، وقيادات أحزابه، وقرارات المؤتمر الدولي المتشدد، متكئاً على دعم موهوم من

بريطانيا، ووعود كاذبة ثبت زيفها، فإذا به يصبح الأمير الطريد، الممنوع من السفر والمتوسِّل لقاءً مذلاً مع فرنسا - يعامل فيه كخاسر بلا تعويض.

يعود فيصل بفتات غيرمقبول، ترفضه القوى السياسية. يفاوض مرة أخرى، فتشترط عليه فرنسا تصفية "المحزّبين" (المقاومة)، فيتصرَّف بسرعة، وينفذ التصفية بالأمير علي. ثم تشتد شروط الفرنسيين، فينذرونه بضرورة تسريح الجيش، فيفعل... وتكون النهاية المأساوية والزلزال الذي أسقط أول دولة عربية مستقلة حرة ذات سيادة إلى الأبد.

خطيئة التفاوض بلا أنياب عقابها انتزاع الأظافر والقلب والحركة.

عندما تم القضاء على الجيش والمقاومة، لم يبق أمام الدبلوماسية والتفاوض إلا ذيول الخيبة.

كانت تلك الواقعة، تأسيسًا كارثيًا لمعظم الأحداث التي استولدت بعدما تم رسم الشرق الأوسط الحالي على أطلال الدولة العربية الأولى.

سلسلة المفاوضات أنجبت هزائم، يدفع ثمنها من دمهم وكرامتهم وحقوقهم، واقتصادهم وسيادتهم واستقلالهم. سلسلة المفاوضات أورثت الأمَّة أعباءً أشد فتكا من الحرب التي خسرتها.

راهنًا، وبعد قرن تقريبًا يعالج العالم قضية المقاومة، على أنها شر واجب التخلّي عنه. فهل يتكرر الخطأ مرة أخرى، وتكون الكارثة الأعظم، فيتمّ الاستيلاء على الشرق الأوسط الكبير بقيادة الأصيل الإسرائيلي عن البديل العربي.

ثمة حاجة إلى تبيان المسموح والممنوع دوليًا.

تغدق الدول المنتجة والمصدرة للسلاح، الكثير من الأسلحة على

الدول الغنيَّة والفقيرة لتجهيز جيوشها، والهدف تجاري أولاً وثانيًا وعاشرًا، ثم لاستنزاف الدول الغنيَّة (النفطية طبعاً) وإخضاع الفقيرة، وإيقاعها في مديونية متنامية. فالمسموح هو تجارة السلاح، ليس بهدف الدفاع بل بهدف تدجين الدول الزبائن وإلزامها بدفع الكلفة الباهظة، لعتاد باهظ الثمن، على أن يكون السلاح معقماً وطنياً، وموظفاً فقط في ضبط الأمن الدولي، وفق شروط الاكتساحات الاقتصادية.

فالجيوش، في كثير من دول العالم الثالث (العالم الميؤوس منه راهناً) وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، أصبحت مرتهنة سلاحاً وتدريباً ووظيفة بالقرارات السياسية الدولية، والاستراتيجيات الدولية، التي تحدد طبيعة ومهمات هذا السلاح. وينظر إلى الخبراء العسكريين الأجانب على أنهم أهل اختصاص في السياسة، وليس في التدريب فقط. وهكذا يتم القبض على الزناد السياسي للجيوش، وتصبح غير ذات فعالية، إلا عندما تمس السلطة بمعارضة من الداخل. فالجيوش المرضي عنها دولياً، وتحديداً من الدول الديمقراطية العريقة، هي الجيوش التي تحرس الدكتاتوريات وتمنع الديمقراطية، الديمقراطية المرغوبة شعبياً في الدول الميؤوس منها.

ونادراً ما تخوض هذه الجيوش، المتخمة بالأسلحة والنياشين والرتب العلمية، حروباً من تلقاء ذاتها. فهي مدعوَّة لأداء مهمتين فقط:

الأولى: الحفاظ على النظام والاستقرار في الدول المعنية.

الثانية: قبول بطاقات الدعوة الدولية للدخول في أحلاف وحروب وتدريبات ومناورات مشتركة ضد عدو تختاره القوى العظمى... والويل لمن عصا.

فمسموح أن تستدين لدفع فاتورة تجهيز الجيوش في الدول المغلوب على أمرها، ومسموح أن تنفق الفوائض المالية – النفطية، لتصبح ترسانة مزدانة بأرقى الآليات

والأعتدة، ومسموح أن توظّف هذه الجيوش في حفظ الأمن الداخلي، والإمساك بآلة السلطة، والتمسك برقاب الناس، إضافة إلى وظيفتها النموذجية، والقاضية بإعانة الولايات المتحدة الأميركية في حروبها، وإجراء تدريبات مشتركة، بلغت حد الطلب والمساهمة بمناورات تشترك فيها، عندنا، إسرائيل.

سقطت حصانة الجيوش، بالضربة السياسية القاضية، والتي ألزمتها بأن تكون الجهاز المحلي للمركز الدولي. سقطت سرية العمل، وباتت مكشوفة. وتقدم تقارير للأجهزة الدولية المعنية. وجاءت أحداث ١١ أيلول، لتكشف أنظمة متكتمة على معلوماتها.

إذاً، خرجت الجيوش من كونها أداة قوة ووسيلة حماية، وباتت عبئًا باهظًا على مواطنين يئنون من الديون والتخلف، والقمع والبطالة، ومن آلة عسكرية تتحول بعد سنوات قليلة إلى خردة من حديد صدئ، لا يصلح للرماية، بل للرمي في العراء، كقمامة لا تحتمل.

وإذا توفرت لجيش ما، الإرادة السياسية لمنع العدوان، أو لصيانة قرار ذاتي، فإنها ستتعرض لحظر شحنات الأسلحة. التسلح مسموح للجيوش المستقيلة عن الدفاع الموظفة في معارك بالأجرة والسخرة. والتسلح ممنوع لمن يتجرأ على الخط الأميركي الدولي. والشواهد كثيرة. فمن يعطي السلاح ويبيعه، يضع له مواصفات كثيرة، أبرزها: مصادرة الإرادة السياسية.

أليس غريباً والحالة هذه، أن الدول المغلوب على أمرها - بسبب ضعفها أو استضعافها أو تبنيها سياسة العجز، باختبارها- ما زالت تضحي بالمال النادر، وتتكبد الديون بفوائد متراكمة بسرعة جنونية، من أجل اقتناء السلاح لتجهيز جيوش عديمة الفاعلية، وغيرصالحة للعمل،

لا في صد عدوان، أو في تحرير أرض، أو في تحسين مواقع أو في دخول حلف إقليمي نادر الاستقلالية. السخرية أن الشعوب المقهورة أو المسلوبة أو المضطهدة، تدفع كلفة تسليح جيوش، ليس مسموحاً لها إلا أن تقمعها كأنها تدفع ثمن القبضة التي تطبق عليها، أو كأنها تعظم آلية قمعها إذا ما تجرأت على رفع قضية الخبز.

تكاد تصبح الجيوش في الدول المغلوبة، للزينة فقط في حالات الظلم أو للقمع في حالات الاضطراب السياسي والاجتماعي، أو أنها لحراسة النظام التابع ومصالح الدولة المتبوعة، فماكدونالد يحتاج لاكتساح العالم اقتصادياً إلى ماكدوغلاس (تصنيع السلاح)، وعلى الشعوب المغلوبة، أن تمتثل لتكون شريكاً مستهلكاً للسلعتين: وجبة الغذاء، ووجبة السلاح التي تحميها.

في المواجهات العسكرية، بين الجيوش الكلاسيكية، تكون الغلبة غالباً للجيوش الأقوى. تاريخ الانتصارات الإسرائيلية مقنع جداً.

فلم الجيوش إذاً؟

ألا يجب أن تعاد صياغة جديدة لهذه الآلية المكلفة؟ أليس من الضروري إعادة التفكير بجدوى أجهزة باهظة ومعطلة، بالسياسة أولاً، ومعطلة من حيث تخلفها تقنياً وارتباطها بمصدر تسليحها الذي يكاد يصير واحداً ووحيداً؟

بناءً على ما تقدم؛ صار تحييد الجيوش عن معاقل قوته، ضرورياً، وقد تكون الوظيفة الإضافية له، هي في تخريج حكام ورؤساء أوفياء للأمر اليومي الدولي.

تستبدل القوة المادية باللغة الدبلوماسية، وأسلوب الإنشاء التفاوضي

تحتاج المفاوضات إلى صداقات وأحلاف من لون واحد ومن معسكر واحد.

خاصة، بعدما صار العالم أحادي القطبية، فلا ينفع الدول المغلوبة أن تكون صديقة لدولة ما، ولا تكون صديقة أساسية ولو بالإكراه للولايات المتحدة الأميركية. والصداقات مع الولايات المتحدة الأميركية من طرف واحد. فهي صديقة مصالحها فقط. والآخرون ملتزمون بالدخول في عقد الصداقة، وفق لائحة الشروط الأميركية، القاضية بأن تسلّم لها، بأنها هي الوحيدة المؤهلة بفض الخلافات بين الدول. غيرمسموح لأي دولة أن تحل مشكلاتها مع جيرانها؟ فهذا الأمر معقود فقط للولايات المتحدة الأميركية. فما نفع الجيوش إذاً؟

عندما تسقط قوة الممانعة، أو قوة المطالبة بقوة، فإن خير ما تحصل عليه الدول المغلوبة ضمانات حماية، من شدة البربرية المعادية.

من صمد حتى الآن في وجه هذه الإرادة الدولية؟

أ – دول ديمقراطية حقيقية، بلا التباس في ديمقراطيتها، مستندة في مواقفها ومطالبها إلى إرادة شعوبها.

ب – مقاربة مسلّمة أثبتت قدرتها على اقتتال الإرادات الخارجية الساعية إلى إحلال مصالحها مكان مصالح الشعوب... وما أكثرها.

ج – قوى المجتمع المدني، بأحزابها وأنديتها وأعلامها (النادر) ومؤسساتها الدولية، المناهضة للتوحش المعولم.

لا تشكل الجيوش في الحالة الدولية الراهنة، خطراً على الاستراتيجيات الدولية الزاحفة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً في معظم بقاع الدنيا، الجيوش غير المرغوب بها دولياً، والممنوعة من ممارسة حقها في التسلح والتقدم،

هي الجيوش المتهمة حكوماتها وأنظمتها بدعم الإرهاب (المقاومة). ففي لائحة الاتهام الأميركية التي تصدر سنوياً، أسماء لدول معادية لأميركا أو لحلفائها، بسبب ممانعتها للسياسات الأميركية المجحفة. وقد أضيف إلى هذه الاتهامات القديمة، تهمة السعي لامتلاك الطاقة النووية.

ويظهر من هذا التصنيف العدواني، أن المقصود هو المقاومة وليس الجيش بذاته. ذلك أن المقاومة، بكل أشكالها، هي النقيض الفعلي، والفعال لاستراتجيات الهيمنة، وقوى الظلم والاحتلال والاستتباع.

المقاومة تحظى بهذا العداء، بحكم طبيعة منشئها وعقيدتها وجذريتها، وخطورتها الميدانية، كل القوى الكلاسيكية غالباً، ما تكون أشد صلابة من أجهزة الدولة - ولو كانت ممانعة- في ممانعتها. فالدول مكشوفة، وتخضع لظروف قاهرة، وتعيش في نظام دولي، هي جزء منه، ولكنها الجزء الضعيف جداً.

المقاومة، خروج على النظام الدولي ومقتضياته. خروج على منطق الدولة، بمفهومها الكلاسيكي، كمنظومة حقوقية، وكجزء من نسيج دولي. الأمم المتحدة، تقيس المقاومة بمقاييس القوى المؤثرة فيها. فلا قوانين ناظمة لوجود حماة تحميها السياسة، أو تلغيها. وفق ازدواجية المعايير السائدة. وأبلغ مسيرة لهذه المقاومة، أن الكثير منها، كان إرهاباً، ثم بات شريكاً، ثم أضحى سلطة، ثم افتقد له مكاناً في الهيئات الدولية، وصار جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي السائد.

ينقسم العالم راهناً، ليس بين أقوياء يتوزعون مناطق النفوذ ويقيمون توازنهم الاستراتيجي على قاعدة الاستئثار بالحصص، بل هو ينقسم بين أقوياء جداً، وضعفاء جداً. وتشكل المناطق الضعيفة جداً، في نظر الاستراتيجيات الغربية، نقاط تهديد إرهابي، للدول القوية جداً. فهل

هذا صحيح؟

بعد سقوط الثنائية القطبية، بحثت مراكز الفكر الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأميركية، عن عدو جديد، فوجدته في دول الجنوب المتخلفة. أصابت هذه الاستراتيجية، لأنها استقرأت مكامن العنف، بعدما أُصبحت طالقة من الرعاية والعناية، التي كانت تغدق عليها من الدول العظمى، بسبب حاجة هذه الدول، إلى مواطن احترام، سياساتها المتعاكسة.

كانت الدول المغلوب على أمرها، تنال فتات الحاجة من دول الرعاية في المعسكرين... ومن ثم، تُركت لشؤونها وفقرها وديونها وعوزها وأمراضها وقضاياها العالقة، فهربت إلى الحروب الداخلية والعنف الأعمى. وكان أن حظيت المنطقة العربية، بسياسة التخلّي عن الثنائية القطبية، لصالح القطب الواحد الأعظم، الذي اختار أن يكون بكامل عنايته، إلى جانب إسرائيل. تاركاً القضية الفلسطينية، المعقدة والمتفجرة والصعبة والمستحيلة، في عهدة إسرائيل، فقط لا غير.

كان من الطبيعي أن يكون العنف، بكل أشكاله، مقاومة وإرهاباً وفوضى، هو الرد الطبيعي، لسياسات التخلي، وإحلال سياسة "الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف"، التي تكرسها سياسات القوى البربرية القابضة على القرارات في البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وطبقة القوى الاقتصادية، والمالية العابرة للقارات، والتي تصدر القرارات، وتلزم الحكومات بتطبيقها.

كان من الطبيعي، أن تظل المشكلات الموروثة، حيَّة ترزق عنفاً ومقاومة، في مناطق كثيرة من العالم. تعالج دائماً بمنطق الولايات المتحدة الأميركية السائد: وهو معالجة العنف بالأمن والمزيد من الأمن ومعالجة

الاضطرابات والمشكلات، بمزيد من الرعايات الأمنية والعسكرية، فأميركا لا تعالج بل تلجأ باستمرار إلى العمليات الجراحية... غير الناجحة في كثير من مواضع الوجع.

كان من الطبيعي كذلك، أن تتميز مقاومة وانتفاضة، بتسجيل حالات جديدة كليًا، تتظافر ضدها قوى دولية عملاقة، لتجريدها من قوتها، وسلاحها وحجارتها.

فالمقاومة، والحالة هذه، ليست حالة عابرة، بل حالة أصيلة، ومستقبلية لأنها قادرة بقواها الذاتية، وطبيعتها القتالية، وأساليب عملها الجدية، أن تكون الذراع القوية التي تحمي الدولة، وتحمي الجيش كذلك، من أي عدوان، لأن فعالية المقاومة، تشكل استثناءً في المواجهة المعاصرة بين قوى عملاقة شديدة التعقيد والقوة، ومقاومة شديدة التصميم والاختصاص، فلم تعد المقاومة، مشروع سلطة، بل مشروع مقاومة مديدة، لإخراج المحتل، وصيانة السيادة، وتغليب القرار وحماية المكتسبات.

كانت المقاومة، عندما تنهي مهمتها تلقي السلاح، وتطوب نظامها بإقامة السلطة، وغالباً ما كانت تسيء إلى تاريخها. راهناً، المقاومة ليست مشروعاً ينجز مهمة محددة بزمن أو بقضية محددة. فعليها مسؤولية حماية الدولة، كبديل عن الجيوش، التي انتزعت منها، بسبب انكشاف الجيوش وضعفها.

المقاومة، مهما كانت ضعيفة، تبقى قادرة على الحركة والفعل، أكثر من الجيوش. لذا؛ لم تعد المقاومة ذراعاً مؤقتة، بل هي الذراع القوية الحارسة للحقوق والمصالح، والمصير والحدود والمستقبل.

وعليه، فإن الدولة المغلوبة، في عصر الاجتياحات الليبرالية الجديدة، والتي فقدت الكثير من استقلاليتها، وسيادتها وهامش المناورة

واستعدادها الطبيعي، لدخول بيت الطاعة الدولي، (إذ لا بيت آخر يؤويها وتعاقب بالخروج من النظام الدولي وتعتبر دولة مارقة)، هذه الدولة المغلوبة قادرة أن تصوغ بنيتها، ضمن منطق الممانعة، على قاعدة القوة الجديدة المستحدثة، فهشاشة الدولة المعاصرة يقابلها، قوة المقاومة وصلابتها بكل أشكالها السياسية والثقافية والتربوية والقتالية.

(إن أصولية النظام الدولي الجديد، بكل بربريته وهمجيته، خلق رداً طبيعيّاً ذا جذور أصولية يمارس العنف بشكل بربري وأعمى... هو عنف مدان).

فهل ينظر إلى المقاومة كعبء أم أنها تحلّل من عبء ومكافأة عز نظيرها؟

المقاومة كما عرفت في لبنان، والانتفاضات في فلسطين، لم تكلف خزينة الدولة. هي قوة شبه مجانية، عرفت كيف يكون الدعم، وكيف توظفه، وكيف تفوز بجائزة التحرير، عرفت كيف تبقى الوحيدة المؤهلة موضوعيًّا، وبلا تبجح، للدفاع عن مصالح الوطن والأمة، في وجه دولة عدوانية عاتية القوة، مدعومة بقوة دولية عظمى، وتحصين غربي نموذجي وتخاذل عربي غيرمسبوق تاريخياً.

المقاومة كما تظهر اليوم هي الوحيدة المؤهلة، لقيادة كل فعل سياسي ثقافي اجتماعي، إنمائي عسكري. أي هي قطب التوظيف لردع العدوان، وإقامة المجتمع الحاضن والمنتج والمبدع والحر.

تغيَّر العالم كثيراً...

تغيرت أساليب السياسة.

تبدلت طبيعة الدولة، ضعفت.

انقرضت مفاهيم دبلوماسية وطغت مصطلحات جديدة.

منطق القوة بات المنطق الغالب.. أو شبه الوحيد.

ازداد العالم انقساماً. الظلم يفتك بأكثر القارات.

أميركا أمَّمت الدول لصالح حرية التجارة، والخصخصة وعقيدة السوق والربح الغالب.

العنف، الفوضى، المجاعات، الأمراض، التمييز، التمايز، الهوة، كلها مصطلحات تطغى على السطح، وتضرب في العمق.

الإعلام، سلاح استراتيجي، وسلاح دمار ثقافي شامل، بعهدة وملكية كبريات الشركات المصنعة والمنتجة والمصدرة للأسلحة.

عالم جديد بالمرة...

ولذلك، كيف نعدل من علاقتنا بهذا العالم؟

أ - هل نتبعه، حذو النعل بالنعل، نطقّم أنفسنا بعقيدة النظام الدولي الجديد، ونلجأ إلى مؤسساته، لإحقاق حقوقنا، وتقديم التماسات للنظر في مطالبنا؟ وبالتالي، نكف عن المقاومة، ونوكل أمرنا إلى الدبلوماسية التي تعرج على نصائح الدولة العظمى الوحيدة.

ب - هل نختار الممانعة؟

أمام الدول المغلوبة إذا أرادت الحفاظ على مصالحها، وحقوقها وصيانتها من أي اعتداء أو استلاب أن تنظر إلى بنية الدولة بطريقة مختلفة، وخصوصاً في منطقتنا العربية.

اعتماد الديمقراطية الحقيقية، التي تطلق مقاومة الشعب السياسية، على أن تصان هذه الديمقراطية بالمزيد من الحرية، وليس بالحقوق منها.

إعلاء شأن الحقوق الوطنية والقومية، واعتبارهذه الحقوق جزءاً لا يتجزأ من منظومة القيم الذاتية، وقيم حقوق الإنسان الحقيقية. قيمة الفرد، وقيمة المؤسسات، وقيمة الدولة، وقيمة الإنتاج، وقيمة العمل، وقيمة الثروة الوطنية، وقيمة التنمية.

اعتبار المقاومة المسلحة، الذراع الشرعي لحماية الدولة بديمقراطيتها ومصالحها وحقوقها.

إقامة منظومة تحالفية، بين الدول الممانعة، والمرتكزة إلى ديمقراطية وحقوق الإنسان والقوى المناوئة لدكتاتورية السياسات الأميركية، وعقيدة عولمتها الشرسة.

هل هذا وهم، أم وجهة نظر هشة؟

للدفاع عن هذه النظرة، فلننظر إلى البدائل، إن البدائل، هي منظومة الدول المغلوبة، التي تفقد سيادتها وقراراتها وقوتها، وأقصى ما تطمح إليه أن تجد وظيفة لها، تحفظ بقاء نظامها السياسي في الداخل.

نموذج مصر حي يرزق، نموذج الأردن أكثر بلاغة، نموذج دول الخليج، أكثر مطابقة، ونقيس على ذلك، عينة في كثير من البلدان المغلوبة. (ليبيا أكثر فظاظة).

متوهم من لم يدرك بعد حجم التغييرات المذهلة، والتحويلية التي حصلت للعالم بعد سقوط الثنائية، متوهم من يظن أن المسالك القديمة ما تزال سالكة. متوهم من يعتبر أن آليات الأنظمة والحكومات وطرق العمل منها يمكن أن تكون مستقلة. إن هذه الدول قد قبض على أنفاسها، وباتت مضطرة لتقديم كشفٍ سنويٍّ بسلوكها، في كل المجالات، وإلا شُهر فوق عنقها سيف الحصار والعقوبات و«حقوق الإنسان».

إن العالم المتحول بسرعة، لصالح قوى الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي، والثقافي، يمكن مواجهته. عبر تجميع كل ما في الدولة من أوراق قوة، ومنه المقاومة لصيانة استقلالها وسيادتها.

هل يمكن أن يحصل زواج بين الدولة والمقاومة؟

ما هو مطروح حاليّاً، هو تحويل المقاومة إلى جيش، لعله من الأصوب تحويل بنية الجيش إلى بنية مقاومة، وهذا ليس مستحيلاً. وبالتالي سيكون أقل كلفة.

لقد ولى زمن الجيوش الصغيرة والمنهكة والفاقدة لمصادر التسلح الدائم. لعله جاء زمن الإرادات القوية، المستندة إلى طاقة أمة وقدرات شعب وعصب أحزاب، ورجال سياسة، مؤمنين بأن تعريف السياسة الجديدة، يقضي بعصيان موضوعي، لأوامر القوى العظمى، عندما تتعارض والسيادة والحقوق والمصالح الوطنية، والقومية، كما يقضي برسم سياسات موضوعية تستمد دفعها من الحقوق المشروعة في الاقتصاد والتنمية والحرية، والسيادة، المدعومة بقوة الديمقراطية، وبقوة المقاومة، والقوى المادية والروحية التي تزخر بها الأمة.

كيف يمكن عقد زواج بين المقاومة والسلطة، ولا يكون زواجاً إكراهيًّا؟ إن السلطة المنبثقة ديمقراطيًّا، وفق آليات ديمقراطية، يمكنها أن تعتبر المقاومة ذراعها العسكري للدفاع عن الحدود وما داخل الحدود.

إن الديمقراطية، صيانة للمقاومة، والمقاومة سياج للوطن ونظامه السياسي وحقوقه.

وأثبتت التجربة الفلسطينية أنه يمكن إنتاج مقاومة وديمقراطية معاً، حتى ولو كانت في ظل أعتى احتلال، وفي ظل أقوى احتلال في موازين

القوى، تقريباً. على معظم الأصعدة، فهنا، الحفاة يقاتلون العقارب باللحم الحي.

ولبنان يستطيع أن ينتج هذه الحالة، إلا أن المانع الأساسي لقيامها، هو الطائفية.

منطق الطوائفيات في لبنان إلغائي في أوقات الأزمات، ويسعى إلى صفقة هشة، تضمنها نصوص مائعة، في زمن الهدوء الهش. لقد حظي لبنان بمقاومة نظيفة ومتينة ومنتصرة، ومع ذلك، فهي اليوم، في ظروف التأزم الداخلي والإقليمي، باتت مشكلة، والمطلوب في أحسن الأحوال لدى الطوائفيات المتناحرة، أن تُشكر وتعزل، هذا إذا لم يتجرؤوا على اعتبارها امتداداً إقليميًّا، يعمل وفق دفتر شروط إقليمي.

لا يغلق باب النقاش على مسائل جديدة، وآليات مطلوبة، لاحتضان وتوظيف مكامن القوة، ولذا، فإن إدخال المقاومة، كجزء في الاستراتيجيات الدفاعية للدول المغلوبة، المضطهدة، يحتاج إلى جهد كبير، وإلى توظيف طاقات علمية وميدانية، وعقد حلقات حوار ونقاش، وإقامة علاقات عميقة، مع قوى الرفض العالمية، بدءاً من البلاد العربية وصولاً إلى دول بورتي اليغري ودول الديمقراطية الجديدة في أميركا اللاتينية.

إن أميركا، تفرض على العالم إملاءاتها، والدول الصالحة هي الدول المطيعة حتى ولو أدى ذلك إلى كوارث، (في العراق) وإلى مجاعات أشد وطأة في الهولوكوست (يموت طفل جوعاً كل ثلاث ثواني)، وإلى احتلال (فلسطين) وإلى نهب منظم لدول الطاقة... (الأمثلة لا تحصى) وإلى هجرة أدمغة من الأطراف إلى المركز، وعلى جر الجميع إلى نهاية التاريخ للشعوب وبدء التاريخ الجديد، لطبقة الأثرياء المتوحشين

والشركات القابضة والعالمية العنكبوتية.

وعليه، فإن أميركا ليست قدراً، بل هي سياسة، ويمكن مواجهة هذه السياسات الجائرة بالممانعة، والقوة القابلة للاستعمال وتحقيق الانجازات.

فمن واجب الدول المغلوبة، أن تتغلب على عقيدة العجز، وتبحث عن قوتها لدى شعبها، وفي ثقافتها وفي مصالحها، وفي إنسانيتها، وتخوض معركة دفاعية، دقيقة، قادرة على اتباع الرأي العام العالمي الشعبي بأخلاقية ونظافة وإنسانية المطالب التي ترفعها.

إن مطالب الشعوب المقهورة، هي في الأساس مطالب الحدود الدنيا الإنسانية، وبالإمكان انتظار رد فعل إنساني عالمي.

غير أن دون هذا الهدف، مصاعب كثيرة ذاتية، أهمها، تنقية صورة المقاومة، من الإرهاب، والتزمت، وضيق الأفق، وإمكان محاكاة الشعوب الأخرى عبر محاكاة من هم حولها من فئات أو أحزاب متعددة.

إن لحظة الاستفادة من الممانعة القوية الراهنة، لن تعود مرة أخرى، وعلى قوى المجتمعات العربية الحية، أن تنهض لمهماتها، عبر أحزاب تراجع وتفقد مسيرتها، لا أن تجلد ذاتها وغيرها انطلاقاً من حجم مساهمتها في تحقيق الإنجازات الوطنية والقومية وليس بدءاً من تحقيق المطابقة بينها وبين فكرها وثقافتها ومشروعها السياسي الخاص. هذه المراجعة تتأسس من خلال الوقوف أمام منصة جديدة هي: كيف يمكن أن نجتمع لنقاوم؟ وليس كيف نتفرق لنساوم؟

فلنلتقِ على الممانعة كشرط أولي، ولنختلف في ما بعد وعلى الوسائل ولتحسم الديمقراطية في خيارت المواجهة.

العنف الثقافي الغربي والمقاومة الإسلامية

ألستر كروك[1]

سوف تحلل هذه المقالة العنف الثقافي الغربي في سياق المقاومة التي تشنها الحركات الإسلامية ضد هيمنة الهوية الغربية لفرض إنشاء نظام عالمي جديد. كما أنها تحاول إثبات أن الإسلاميين لا يسعون لتدمير الغرب - فالحرب ليست حرب تدمير بقدر ما هي حرب هويات. وهي بجوهرها شكل جديد من أشكال «الحرب» - حرب غير متناسقة تتصاعد في عالم سريع الزوال.

المقاومة مسلحة - لا لأجل إلحاق الهزيمة العسكرية - بل لكي تتحدى حق الغرب المزعوم في وضع قواعد اللعبة. والغرب يستنكر هذا العنف، لكنه لا يعترف بعنفه الواضح في سلوكه وفي بنية الدولة العلمانية التي تشرّع عنف الدولة «البناء».

بالطبع هناك عدد من المنظمات الإسلامية التي تنتهج المقاومة المسلحة، وهذا بالنسبة للغرب ما يشعل القلق العميق المستتر: فالغربيون

---

(١) مديـــر Comflicts forum.

على المستوى الفكري يمكن أن يفهموا أن الأصولية الإسلامية هي تسييس لعدم رضا المسلمين عن النظام العالمي الحالي، لكن استخدام العنف من قبل جهة خارجة عن إطار الدولة، ومن قبل حركة إسلامية بشكل خاص، يشكّل على ما يبدو تهديداً لمشاعر الغربيين.

بالنسبة للغربيين، يهدّد استخدام العنف بالانجرار إلى الفوضى، ويثير مشاعر اللاعقلانية الفوضوية المدمرة؛ إذ يستحضر مشاهد الثورة الفرنسية حيث أدى عنف الثوار إلى إحراق الثوار أنفسهم. كما أنه يزعزع ثقة الأوروبيين التي تشكلت منذ أن انتهت «الخلافة المسيحية» عام ١٦٤٢م. عندما انقسمت أوروبا إلى دول قومية منفصلة، وفصلت الكنيسة عن الدولة، وأصبح الدين، نظرياً، مقتصراً على الميدان الشخصي فقط.

بالنسبة للأوروبيين كانت هذه لحظة محورية مثلت نهاية حرب دينية وأهلية طويلة أهلكت قسماً كبيراً من الأوروبيين. ونشأ مفهوم الدولة العلمانية التي يعتبرها الغرب حجر الزاوية لعصر التنوير المتمثل بالعقلانية، وانتشار العلمانية وتقدم العلم.

لكننا ننسى في ظل حداثتنا أن العنف كان خلاقاً بقدر ما كان هداماً، فالدول الغربية ترعرعت على العنف، وكان احتكار الدولة للعنف السبب الذي أدى إلى نشوء الحضارة الغربية. وبالتالي، كانت علاقة الغرب بالعنف على الدوام ملتبسة جداً.

سيطرت ذهنية التنوير على الفكر الأوروبي على مدى الـ ٣٠٠ عام الماضية؛ حيث أعطيت فكرة الدولة القومية منزلة خاصة جداً، إذ قدمت مصدر السيادة والسلطة واحتكارها لاستخدام العنف، على شكل القوى الأمنية الداخلية أو العسكرية كمحك لمفهوم بناء الدولة الغربي:

«**رئيس واحد، سلطة واحدة، سلاح واحد**».

لا أحد في الغرب تقريباً، يشك في شرعية الدولة القومية بسلطتها الأحادية؛ إذ إنها خدمت الغرب بشكل جيد، فقد وضعت حداً للفوضى الأهلية، وثبتت الأمن البيئي الذي تأسس عليه ازدهار رأسمال السوق الحرة.

رأى بعض السياسيين أن الديمقراطية الليبرالية العلمانية لا تزوّد بأفضل إطار للحكم فحسب، بل من خلال العلمانية يمكن إفساح المجال للتعددية؛ فهي تؤمّن حماية أفضل للحقوق المدنية، وتمنح الأفراد مزيداً من الحرية.

كما يرى هؤلاء أن هذا العلاج يقدم أيضاً - لو تم تبنيه عالمياً- سبيلاً للتعايش السلمي البناء، إذ إن «**الديمقراطيات الناضجة لا يحارب بعضها بعضاً**».

بالطبع هذا ليس صحياً تماماً، فالديمقراطيات تتحارب. غير أن أيديولوجية الدولة القومية خدمت الغرب جيداً خصوصاً بالنسبة لمصالحها الاستعمارية: فمهوم «الرئيس الواحد، والسلطة الواحدة والسلاح الواحد» كان أداة مثالية للحفاظ على الهدوء في المستعمرات، خصوصاً عندما أخذ الغرب على عاتقه تنصيب رؤساء وسلطات وقوات مسلحة موالية له.

لقد رسخ الاستقرار والسوق الحرة ظروف السلام في أوروبا وسمح بازدهار الأسواق، لكن المقاولين الاستعماريين في البلدان الأخرى - النتيجة الطبيعية للسلام في الداخل - كانوا مصدراً لعدم الاستقرار والعداوة.

لا نزال في القبضة المحكمة للإيمان القوي بهذا النظام من الحكم، ونتيجته الطبيعية أن الحداثة شرطه الوحيد وهي ممدوحة في كل مكان ودائماً.

لقد سمح هذا الاعتقاد للبروفوسور فوكوياما اقتراح أنه: «**يمكن أن لا يكون ما نشهده مجرد مرور مرحلة معينة من مراحل تاريخ ما بعد الحرب، بل نهاية للتاريخ؛ أي نقطة نهاية التطور الأيديولوجي الإنساني وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي من أشكال الحكم البشري.**»(١) يشير هذا الكلام إلى أن المجتمعات كلما تطورت كلما تشابهت وفي نفس الوقت تصبح « أفضل».

كان المثل الأعلى للدولة القومية: أن أصبحت القومية صرحاً رمزياً من النوع المتعالي. «**الأمة خالدة لا تتجزأ، لا تُرى رغم شمولها، لا أصل لها ولا نهاية، تستحق كل ما لدينا من حب، بل كل كياننا. وهي أيضاً مثل الله، وجودها مسألة إيمان جمعي. لا يمكن وجود أمة إلا إذا كنا مؤمنين أنها موجودة؟**»(٢) يقول Slovoj Zizek «**ملء الفضاء الفارغ بالخير الأعلى يحدد المفهوم العصري للأمة**»(٣).

ويؤكد البروفوسور Gray(٤) في وصفه لهذه المواقف أن الأفكار الحداثية الغربية كانت نتيجة للتفكير الوضعي الذي يرى أن ارتكاز المجتمعات على العلم يؤدي بها- لأن تصبح متشابهة. فقد تغلب العلم واستخدام التكنولوجيا على أسوأ أشكال الخوف، وأنه من خلال هذا التقدم سوف تزول كل مخاطر الفقر والحرب. وقد يؤدي ذلك إلى التقاء

(١) Francis Fukuyama, "The End of History", 1989.
(٢) Terry Eagleton, Holy Terror, 2005, p94.
(٣) Slovoj Zizek, Tarrying with the negative, 2003, p222.
(٤) Professor Gray "Al Qaeda and What it means to be modern", 2003.

القيم الأخلاقية. هذه باختصار هي دعائم ما يسمى «القيم العالمية»-.

وهي أيضاً - كما يبين البروفوسور غراي (قيم ما بعد المسيحية)، والتي تعود جذورها إلى الرؤية المسيحية عن الطريق الواحد إلى الخلاص المفتوح للجميع. حتى العلمانية الظاهرة هي انعكاس للتفكير المسيحي: **«أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله»**.

في حثه على «الحداثة» في العالم الإسلامي، يرى الغرب هذا الأمر كـ«قيمة حيادية»، أهمل ما لها من جذور مسيحية وقدمت كقيمة حيادية حميدة تمثل تراكم الخبرة الغربية. طبعاً لا يجد المسلمون صعوبة في التعرف إلى البرنامج المسيحي في كل هذا.

نحن نرى أن الدولة القومية تمثل الإطار الوحيد للاستخدام الشرعي للعنف «رئيس واحد، سلطة واحدة، وسلاح واحد»؛ لذلك يرى الغرب أن أي استخدام للقوة خارج شرعية الدولة يشكّل تهديداً ليس لسلطة معينة فحسب - سواء أكانت تلك السلطة سلطة استعمارية جديدة تخدم مصالح الغرب أم لا - بل كتهديد لرهاننا على استقرارنا الإستراتيجي المتمثّل في الدولة القومية.

لقد أحدث ظهور الحركات الإسلامية العسكرية التي ترفض النموذج الغربي كمصدر للمضاهاة قلقاً شديداً وعائقا أمام صرح التنوير الغربي والنظام والأمان، والأكثر أهمية ما تشكله هذه الحركات من خطر على اعتقادنا بشرعية استعمال القوة.

بيد أن المقاومة الإسلامية تتعارض مع ما يدّعي الغرب من تمثيله العقلانية والتنوير؛ حيث ترى المقاومة الإسلامية أن في جذور ما يسميه الغرب عقلاً يكمن جشع لا عقلانية الطمع والاستغلال والقوة، وهذه أمور لا يمكن تبريرها عقلياً؛ لأنها تمثل جموح رغبات الإنسان وغرائزه.

كما تؤدي هذه العقلانية المزعومة في الدفاع عن ذاتها إلى انتشار عنف لا يمكن السيطرة عليه. وتؤكد الجماعات المقاومة في رفضها للسياسة الغربية – لعبة الغرب– أننا نكشف عن العنف الموجود في جذور مدنيتنا المفترضة(١).

كما تهدد هذه المقاومة النظام الاقتصادي الغربي الذي يعتمد جداً على فتح مستمر لأسواق جديدة لإنعاش المنشآت الصناعية الأميركية التي تصاب بالجمود. وكذلك تهدد شبكة الحكومات الموالية للغرب والصديقة التي تتعاون في فتح اقتصادها للاستثمارات والمصالح الغربية. لكن الأكثر أهمية أنها تشيد بظلالها التي تؤدي إلى مخاوف شديدة. إنها انتفاضة المظلومين الذين اعتقدنا أن هويتهم وثقافتهم قد أزيلت بفعل الحداثة.

يعبّر تركيزنا على شرعية عنف الدولة ووسم غيره من الأعمال الحربية بالشيطنة واللاشرعية والإرهاب عن شيء من فقدان الذاكرة التاريخية؛ لكن الدفاع عن هذا الانقسام الثنائي بين العنف الذي تمارسه بُنى الدولة ومن يمثلها – وحمده ووصفه بالشرعية – والعنف الذي تمارسه المقاومة المسلحة وتصويره كأنه غرق في الفوضى والظلام يحول دون فهم رؤية الغرب لكيفية فهم المسلمين لعنفهم حيث تختلف تجربتهم للدولة كثيراً عن تجربتنا.

لا يوجد عند الدولة شيء من الجمعيات الخيرية التي نربطها بالتنوير. أما بالنسبة للمسلمين، فقد كان ترسيم الحدود القومية حديثاً وقد تم بعد إنهاء الخلافة – رمز الحضارة والتماسك الإسلامي– وقد فُرضت هذه الحدود مصادفة وبدون اهتمام بالثقافة أو بالجغرافيا القبلية، كما لم يكن

(١) Terry Eagleton, Holy Terror, 2005, p55.

هناك جمعيات خيرية، أما «التنوير» فقد كان قليل الحضور، إذ كان رمزاً للقمع والاستعمار.

عندما يدرس الغرب حركات إسلامية مسلحة مثل حزب الله أو حماس، يطلب أولاً من هذه الحركات أن ترفض العنف وتلقي سلاحها وتنتهج سياسة براغماتية - باختصار إذعان ومساومة. بمعنى آخر، يطلب من حماس أن تعترف بلا شرعية عنفها، في حين أن العنف الغربي ضدها، بما في ذلك اغتيال قادتها واختطاف نوابها، يبدو شرعياً ومحموداً، لأنه يصدر عن «شرعية» الدولة الديمقراطية. لم تعد المسألة ما إذا كان العمل بذاته شرعياً، إذ تصرّ العالمية الغربية على أن الدول القومية «تمارس الدفاع عن النفس»؛ في حين أن دفاع الناس عن أنفسهم من دون دولة قومية يسمى «إرهاباً».

ليست المسألة أن الدول الغربية تمقت العنف الذي يمارسه المسلمون. إذ لا مشكلة عند الغربيين في استخدام العنف عندما يخدم مصالحهم - العراق، أفغانستان، والآن لبنان، تشهد على ذلك، وببساطة نحن لا نرى أن تدخلاتنا «عنف».

يرى المسلمون بوضوح أن الغرب يستعمل قدراته العسكرية المسيطرة عندما يشاء، كما يلحظ المسلمون أنه عندما يجد الغرب نفسه في وضع حرج، كما في الحرب الأوروبية الأخيرة، لا مشكلة لديه في قتل المدنيين وهذا ما يشهد عليه إحراق المدن الخشبية في اليابان وتدمير القاذفات البريطانية للمدن الألمانية وقتل ٨٠٠٠٠ مدني في ليلة واحدة.

غير أن العنف الغربي راهناً يكون عادة مقنّعاً بشرعية الأمم المتحدة ليكتسب شرعيته منها ليبدو بنّاءً. في المقابل يُنظر للعنف الإسلامي على أنه إجرامي ومدمر ومعبّر عن الإفلاس الفكري من خلال الهجمات

على المدنيين، وهذا يشكّل عقوبة كبرى، لها بالغ الضرر على جمهوره.

إن الإدانة الغربية للعنف موجّهة ضد الحركات التي لا تنضوي ولا تستطيع أن تنضوي، تحت بنية الدولة التي تعطي الشرعية لاستخدام العنف؛ حيث نختار غالباً أن تتغاضى عن أفعال الذين يقودون الأدوات القمعية التي تستعمل العنف الذي لا يشرع إلا بالشرعية التي وضعتها السلطة الدستورية للدولة، وهي شرعية مشكوك فيها على المستوى الأخلاقي.

باختصار، فإن الالتجاء إلى «الطبيعة الديمقراطية» للدولة القومية التي تمارس العنف ببنيتها تتسع لتلفيق التشكيك في نفس العمل العنفي. فأخلاقية العمل بذاته ليست مورداً للتشكيك، والكيان الذي ارتكب العنف لا يحاسب إذا كان صادراً عن حكم ديمقراطي يتعارض مع حركات المعارضة.

هذا جزء من إرثنا الغربي الذي يجد أن صراعنا الوطني معقول وعاديّ، لكنه يجد أن لجوء المعارضين للعنف الداخلي أو لجوء من احتلت أرضه إلى العنف، يشكّل تشويشاً عميقاً لما نتمتع به من نظام. وهذا يرسخ التأكيد الذي نسمعه باستمرار أنه لا يوجد تكافؤ أخلاقي بين العنف الذي تمارسه الدولة الديمقراطية مثل إسرائيل، والعنف الذي تمارسه حركة مثل حماس.

إن مؤسساتنا لنشر العنف محاطة بهوياتنا القومية - حيث تصبح الجيوش رموزاً للاعتزاز والوحدة الوطنية- وتبجّل كحامية للأمن الغربي. وأصبح منهجنا لفرض العنف بشكل بنيوي صورياً وغير متشخّص ولا يمكن أن يُفرض على قناعاتنا.

مشاهدو التلفزيون في الغرب محميون من رؤية صور الجثث الحقيقية

والإصابات التي يمكن أن تعكّر صفوهم. فنحن لا نرى سوى ألعاب الكومبيوتر كالشاشات الحمراء التي تعرض رموزاً رقمية للأشجار التي تتحول في النهاية إلى أشكال غريبة – منزل في غابة مقطعة الأشجار – قبل أن نرى انبعاث الضوء المفاجئ، ثم يقول لنا المعلق إن بعض الكائنات «الشريرة» قد مزّقته. يبدو الأمر أكثر ذكاء؛ على الأقل هذا ما يبدو أن محطات التلفزة تشير إليه من خلال تكرارها المثير للصور.

الاعتقاد بالشرعية متماسك إلى حد كاف لصرف النظر عن قتل المدنيين الأبرياء عندما يكون من يقوم بهذا الفعل منتمياً إلى الدولة القومية الغربية. فبعد أن دمرت القوات الأميركية مدينة الفلوجة العراقية عام ٢٠٠٤ وقتلت عدداً لا يمكن إحصاؤه من المدنيين، لم يكن ثمة من تحمّل المسؤولية أو حوسب على هذا الفعل. فرجال البحرية الأميركية كانوا يتلقون الأوامر، وكان قادتهم يستجيبون لفهمهم للتهديد، وكانت القيادة المنتخبة ديمقراطياً ترسل رسالة للإرهابيين. لقد كانت الأمور تسير على ما يرام، فلم يكن هناك عنف على الإطلاق، ما حصل هو أن الأنظمة كانت ببساطة تفعل ما وُجدت لأجل أن تفعله.

ليس مفاجئًا أن لا تقبل الجماعات الإسلامية وجهة نظر عن العنف سطحية وأحادية يفرضها الغرب: فهم لا يقبلون بشرعية هذا العنف الغربي في المحافظة على النظام العالمي، في المقابل تكون مقاومة فرض الهوية الغربية على العالم إرهابا يجب أن يتوقف بشكل كامل قبل البدء بأي تفاوض. فالحرب على الإرهاب تساوي بنظرهم الحرب على «الآخر».

المقصود ضمناً من هذا الشرط هو أن الحركات الإسلامية مثل حماس، يجب أن ترضخ للموقف الغربي. إن شرطنا المسبق الثابت للبدء حتى

بالكلام هو الالتزام بما نشترطه. فنحن نؤكد أن العنف – استخدام القوة المسلحة – يجب أن يبقى في أيد شرعية مهما كانت فاقدة للمصداقية. بالنسبة للإسلاميين فإن الاعتراف بما نطرحه يساوي الإذعان للنظام العالمي الجديد السائد. فحماس ترفض المحاولات الغربية لفرض شروط إقامة دولة فلسطينية على أسس يرون أنها ظالمة؛ إذ ترى حماس وغيرها من المنظمات الإسلامية أن طلب اللعب على أساس القواعد الغربية فقط نوع من ممارسة للسلطة لـ «ترويضهم» وإخضاعهم للهيمنة الغربية. فالإذعان يُفقد الحركة سلطتها وشرعيتها؛ لأن التسوية ليست خياراً. لذلك هناك حاجة لبقاء السلاح في وجه الغرب والعدوان الإسرائيلي.

عنف الاحتلال ليس موجهاً فقط ليبقي المحتل على مسافة من الاحترام، بل يسعى لقمع روحية الممانعة. فإذا قاوم الشباب، يطلق الجنود النار عليهم ويقتلونهم؛ أما إذا استسلموا وأذلوا أنفسهم، فإنهم يفقدون إنسانيتهم ويشعرون بالذل والهوان، كما أن الرموز التي تشكل مقاماتهم تتحطم. فهؤلاء الشبان غاضبون وخطرون، يشعرون بكراهية عظيمة ورغبة بالانتقام بدأت تتنامى لدرجة أنهم أصبحوا قادرين على القتل.

قد يصبح من يضطهده المحتل مضطهِداً للآخرين – حتى في نفس مجتمعه – بالضبط كما حصل في المجتمعات الغربية؛ حيث إن الذين تعرضوا للإذلال والظلم مارسوا الظلم والاضطهاد على الآخرين. يصف علماء النفس هذا التدهور في السلوك الاجتماعي بأنه محاولة دون وعية sub-conscious لحماية الشخصية المظطربة بسبب التعذيب أو الخوف من الزوال والتدمير.

قد يغضب هؤلاء الشبان ويقومون بأعمال عدوانية لغايات سياسية،

وقد لا يحصل مثل هذا الأمر. إن الحركات مثل حزب الله أدركت، منذ زمن، الحاجة لتحويل مشاعر الغضب إلى مقاومة شعبية، كما أدركت الحاجة لضبط وتوجيه هذه المشاعر التي يمكن أن تكون مدمرة، وتحويلها إلى تماسك اجتماعي بنّاء ومرونة اجتماعية، بدل تركها من دون رقابة مما يؤدي إلى فوضى عنيفة.

خلصت إحدى الدراسات الإنثروبولوجية على شبان في مخيم بلاطة (في مدينة نابلس بالضفة الغربية) عام ١٩٧٧ أن البطولة من خلال المشاركة بالانتفاضة كانت طريقة للشبان ليبرهنوا عن رجولتهم ويثبتوا وجودهم في المجتمع. فقد عبر الأكبر سناً والأهل عن شعورهم بالذنب لعدم قدرتهم على حماية أولادهم من الاحتلال، ورفض الشبان أن يروا أنهم ضحايا، فاكتسبوا احترام مجتمعهم ودعمه من خلال مشاركتهم في الانتفاضة[١].

لو لم يتم تأسيس المقاومة وبرنامج ضبط لهذه المشاعر في اتجاه متماسك سياسيًا واجتماعيًا، كان يمكن أن يصبح هؤلاء الشبان المعزولين خطرين بما يكفي لفقدان السيطرة عليهم. وقد يصبحون بالنسبة لبعض من يدور في فلكهم نموذج «القوة» الذي يحتذى به. وقد يتحلل المجتمع تحت تأثير السلوك العنفي ويتفكك وتُفقد السيطرة عليه.

غالباً يشار إلى التآكل الاجتماعي كدليل على «تخلف» الشعوب أو على العودة إلى الانقسام القبلي. وبالطبع، لا يمكن على الإطلاق أن يُشار إلى العنف الذي يمارسه المستعمر «الصافي النية» الذي يريد أن يساعد الشعوب على بناء «مجتمع أفضل» على أنه مصدر لهذه الحتمية، إما

(١) J.Collins, Occupied by Memory: The Intifada Generation and the Palestinian State of Emergency, 2004.

مقاومة منظمة أو تحلل اجتماعي. باختصار إن العنف المفروض، مهما حاول الغرب أن يصور أنه شرعي، فهو يؤدي إلى لا استقرار وغضب عام، وفي جميع الأحوال لا يسهل انتشار «الحياة المتحضرة».

أضفنا، بادعاء أن استخدام القوة العسكرية الساحقة ضد الذين يقاومون هيمنتنا هو الطريقة الوحيدة لضمان أمننا، واستقرار العالم، حيلة استشراقية جديدة كي يكون تسويغنا للمسألة ناجحاً: ينبغي أن تكونوا أغنياء وحضاريين مثلنا. لقد غذّت الطريقة التي أطرت فيها الولايات المتحدة استخدامها للقوة العسكرية في أعقاب الحرب الباردة - بوصفها حرباً ضد الشر - حافز استعمال العنف.

ما تحقق لم يجعل العالم أكثر أمناً، على العكس، فقد حوّلْنا الحرب من شر ضروري إلى ضرورة إيديولوجية، حرب على «الشر». وبجعل عنفنا ضرورة أيديولوجية أعمينا أنفسنا أيضاً، فنحن نمتعض إذا طُلب منا رؤية كيف ينظر الآخرون إلى عنفنا -«عنفنا؟» «أي عنف؟»... عندما يكون عنفنا موجهاً فقط للقضاء على «الشر».

يصرّ السياسيون في الغرب على أن الدولة القومية وحدها التي تتشكّل على نموذج المؤسسات الأوروبية والأميركية - رئيس واحد، سلطة واحدة، بندقية واحدة - يمكن أن توفّر لنا الأمن الحقيقي -، لأن قادتنا يقولون لنا باستمرار: إن احتمال تورط الأنظمة الديمقراطية في الحرب أقل. مع ذلك فقد شهدنا في القرن الماضي من العنف والحروب والصراع الاستعماري والثورات والقتل أكثر مما شهدنا في السابق. في نفس الوقت، إن التلميح باشتراط أن يكون الآخرون مثلنا ليكون العالم أكثر أمنا يشير إلى أننا لا نرى نصيبنا في خلق وتحفيز العنف الذي يحيط بنا.

كان منظرو السياسة في القرن التاسع عشر يفهمون تأسيس الدولة القومية - على النموذج الغربي - على أنه يتطلب احتكاراً كاملاً لوسائل العنف، ومركزتها وانضواءها في بنية الدولة. وكما قللت العلمانية من دور الدين هكذا أصبح التسلح الإجباري للجيش في بعض الدول مصدراً للاحترام وشكلاً من أشكال العبادة العلمانية التي تجسد المثل القومية كوسيلة لتعبئة وتوحيد الشبان كمواطنين وكمؤيدين للفكر القومي.

كان على القبضة الحديدية للدولة أن تسدّد ضربات مميتة للأعداء الخارجيين للأمة؛ لكن وبنفس القدر كان هناك عنف قسري لقمع أي معارضة داخلية. وكانت الدولة القومية من بدايتها تقوم على التمييز العنصري والثقافي، فقد كانت العنصرية في القرن التاسع عشر في جوهرها بيولوجية لكن بعد انقضاء الفترة الاستعمارية «**حلت الدلائل الاجتماعية والثقافية محل الفروقات البيولوجية (كمبرر للعنصرية) كممثل رئيس للخوف وللكره العنصري**»(١).

وقد عُزّزت العنصرية عن طريق التوسع الاستعماري - عبر نشر وترسيخ مهمتنا الثقافية والحضارية في وسط من العنصرية - «بالنظر إلى السياق الاستعماري المباشر، من الواضح أن ما يقسم هذا العالم هو أولاً وأخيراً العرق والنوع الذي ينتمي إليه. فبالمستعمرات تكون البنية التحتية الاقتصادية بنية فوقية أيضاً. السبب هو النتيجة: فأنت غني لأنك أبيض، وأنت أبيض لأنك غني... فرض الأجنبي نفسه من خلال استخدام المدفع والآلة. رغم نجاح هدوئه بقي المستعمر دائماً غريباً.. والفئة الحاكمة هي، أولاً وأخيراً، الغريب الآتي من مكان آخر مختلف

(١) Michael Hardt and Antonio Negri, Empire, 200, p. 209.

عن السكان الأصليين «الآخرين»[1].

جادل محمود ممداني أن تاريخ الدولة «**يمكن أن يُقرأ كتاريخ للعرق، الذي جمع روايتي نوعين من ضحايا الحداثة الأوروبية: ضحايا بناء الدولة الداخليين، وضحايا التوسع الاستعماري الخارجيين**»[2]. فتركيا خير شاهد على ضحايا بناء الدولة، حيث محا أتاتورك ثقافات الأقليات في الأناضول عندما أرغمهم على الانصهار في هوية قومية جديدة ليكونوا أتراكاً. لكن عواقب بناء الدولة بالإرغام، على هذا الشكل، ما زالت إلى الآن تؤثر على تركيا كثيراً، كما حصل في بلدان الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر؛ حيث أدى بناء الدولة بطريقة تخدم مصالح الاستعمار إلى عدم استقرار متجدد.

فُهمت فكرة مهمة الغرب في نشر الحضارة وفرض قيمنا وتحديد الحداثة كما نريد في القرن الماضي، كأنها تطور على الطريقة الداروينية في الانتخاب الطبيعي، وفي القضاء الحتمي على العناصر الدنيا؛ إذ كانت الإمبريالية ترى كأنها تؤدّي خدمة للحضارة من خلال القضاء على الأعراق ذات المستوى الأدنى. أشار محمود ممداني إلى أنه مع بداية القرن العشرين كان التمييز بين الحروب الحضارية والحروب الاستعمارية عادة أوروبية. فقوانين الحرب تطبق على الحروب بين الدول المتحضرة، بينما قوانين الطبيعة هي التي تطبق على الحروب الاستعمارية، وكان القضاء على الأعراق الدنيا يُرى كضرورة بيولوجية[3]. وقد عبّر اللورد سالسبيري رئيس الوزراء البريطاني عام ١٨٩٨ عن ذلك في خطاب له أنه «**لا يمكننا تقسيم أمم العالم إلا إلى أموات وأحياء**».

---

(١) Franz Fanon, Wretched of the Earth, 1961, p. 5.

(٢) Mahmood Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim, 2004, p 5 & 6.

(٣) Mahmood Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim, 2004, p 7.

كان تاريخ الاستعمار تاريخ رغبة المستعمرين المحليين في مساعدة عملية التطور الداروينية في القضاء على الأعراق ذات المستويات الأدنى، خصوصاً عند إمكان احتلال أرضهم واستيطانها. لقد عبرت حنا إرندت باختصار في دراستها للهولوكوست عن وقائع قتل المستعمرين الأوروبيين للمواطنين الأصليين: منذ القرن الخامس عشر تستولي أوروبا على المستعمرات، بقتل المواطنين الأصليين وسلب أرضهم.

كان النموذج الكلاسيكي في تاسمانيا، جزيرة في أوستراليا، حيث وصل المستعمرون الأوروبيون عام ١٨٠٣؛ فقد حصلت المجزرة الأولى بحق المواطنين الأصليين عام ١٨٠٤، ومات المواطن الأخير عام ١٨٦٩. والمصير نفسه لاقى المور في نيوزيلاندا والهريرو على يد الألمان في جنوب غرب إفريقيا الذين كانوا أول من تعرض في القرن العشرين للتجارب الطبية التي مارسها الأوروبيون ليبرهنوا على تفوق الإنسان الأبيض(١).

غير أن المثل الأكثر وضوحاً كان المستعمرون الذين وصلوا إلى مستعمرة العالم الجديد أميركا فارين من الفقر ومن انحطاط أوروبا والذين كان هدفهم تكوين مجتمع إلهي واعتقدوا أن أميركاهم اختيار إلهي وأن مجتمع المستوطنين الذي بنوه سينتج القيادة الأخلاقية التي ستكون نوراً للعالم.

الحقيقة المختلفة – بالنسبة «للأميركيين الآخرين» – عن هذه المهمة الحضارية كانت أقل لطفاً: الإبادة الجماعية الأولى في التاريخ الحديث – التي تتمثّل بقتل الغالبية الساحقة من الأميركيين الأصليين – سجلت على يد المستعمرين بالعنف العسكري، إلى جانب الأوبئة التي أتت من

---

(١) Mahmood Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim, 2004, p 7.

أوروبا. لقد استولى المستوطنون على أرضهم في هذه المهمة الحضارية ومحوا حضارتهم. وهذا مثَّل نموذجاً رأيناه من قبل عن المظلومين الذين يظلمون غيرهم. فقد طرد بعض الأميركيين، المستعمرين الأوائل من بلادهم على يد المستعمرين الإنكليز. ولا تزال بعض الأعمال الفنية الصغيرة التي تمثل ثقافة الأميركيين الأصليين موجودة في متاحف الولايات المتحدة وهي تمثل ذكرى طريفة لمجتمع متخلف «تخطته الحداثة».

إن هذه الأحداث - التي تُسرد في رواية التاريخ الأميركي بصورة رومنطيقية - تركت ذكرى قوية جداً للمهمة الحضارية الأميركية التي تتجذر في الاستيطان الأجنبي ونشر القوة العسكرية العظمى لسحق وإخضاع الشعوب الضعيفة.

هناك عودة لصورة راعي البقر الخيّر الذي غنم الغرب بمسدسه الذي قاتل به الهنود الأشرار (الأميركيين الأصليين) الذين كانوا يهاجمون الرجل الأبيض، والتي تظهر في اللاوعي، وفي السياق العالمي للغرب المتحضر، بقيادة شرطي العالم الأميركي لمواجهة المسلمين «الأشرار».

لقد تركت سيكولوجيا الروايات التاريخية الأميركية – بكل ما فيها من محو كامل لتاريخ وثقافة الأميركيين الأصليين – عند الولايات المتحدة بقايا مقارنة بين الأعراق «العصرية» والشعوب «المتخلفة».

فأصول قواتها المسلحة في مساعدة برنامج المستوطنين وفي مواجهة المقاومة «البدائية» التي شنها الأميركيون الأصليون خلال احتكارها القوة العسكرية المتطورة والساحقة - البندقية - تركت وصمة على أخلاقيات القوة المسلحة الأميركية تتمثل باستخدام القوة العسكرية الساحقة. كذلك كان لامتلاك المسدس – كرمز شخصي لتلك المرويات

القديمة وكفارض للثقافة الأميركية بالقوة - تأثيره على تشكيل الذهنية السياسية الأميركية.

أما في سياق الصراع الراهن، بالطبع، لقد تخلى الغرب إلى حد كبير عن استعمار الأرض بواسطة المستعمرين البيض لصالح استعمال الوكلاء البيض كعملاء استعماريين، حيث يحصل تغيير في النظام أو حيث يتم الإعداد لذلك. إنهم القادة المسلمون «المعتدلون» الذين يفرط الغرب بالثناء عليهم ويمدهم بالعتاد والسلاح والميلشيات.

لكننا الآن في مرحلة جديدة من محاولة القيام بمهام حضارية وتشكيل الطابع الأمني والديمقراطية العلمانية. وهذا استعمار مهما كان شكله. إنها محاولة لاستخدام السيطرة السياسية والعسكرية لفرض نموذجنا على النظام العالمي، محاولة من خلال تشكيل لغة وهوية المجموعة الدولية المتطورة، لاستخدامهم كأدوات للتأكيد أن المناقشات المستقبلية داخل المجموعة الدولية تُدار بشروط حداثتنا، وكما تقتضي رؤيتنا المؤسساتية. هذا بالطبع سيوفر فرصة للولايات المتحدة الأميركية. وبالطبع، تواجه الولايات المتحدة وأوروبا كذلك مقاومة إسلامية منظمة من أجل طبع مستقبلهم العالمي بطابع النموذج الغربي.

يرى الغرب أن هذه المقاومة الثورية للمحاولات الغربية في تشكيل المستقبل العالمي للمسلمين غير عقلانية. فالحساسيات الغربية تغضب وتثور لرؤية العنف الذي يبدو للغرب بلا شعور ولا يؤدي إلى أي تقدم، بل إلى انزلاق وتدهور المجتمع المدني. وهو يلامس مخاوفنا المكبوتة من موروث حكايات قبائل المتوحشين المجانين الذين يعتدون على النساء والرجال البيض المتحضرين الذين لا حول لهم، بلا سبب غير أحكامهم البدائية المسبقة تجاه الذين يحاولون مساعدتهم في «بناء مجتمع أفضل».

يُقرأ العنف الذي تمارسه المنظمات غير الشرعية - أي المنظمات التي لا تنضوي تحت جناح الدولة الديمقراطية الغربية - إما كدليل على مقاومة مشروع التحديث، وبالتالي كدليل على عائق يوضع في طريق الحداثة؛ أو كنتيجة لدين لم يتعال كبعد منفصل بحيث يكون خاضعاً للقوى الاقتصادية والسياسية بوصفها محركات طبيعية للتاريخ. يُفسّر العنف الذي يمارسه المسلمون على أنه تشويه منحرف للإسلام؛ أو كنموذج لكيفية إمكان إبعاد الاعتقاد الديني المفرط عن العقلانية والمواقف المتحضرة أو ببساطة أن يكون «شراً».

يشغل التخلف و«الشر» فضاء التاريخ الذي لا يتصل بالتاريخ الأوروبي العصري. فكلا المظهرين - التخلف الثقافي والحماس الديني اللاعقلاني - يشكلان معاً بالنسبة للغربيين اتهام المسلمين بـ«حب الموت» - إشارة إلى العمليات الانتحارية - التي بالنسبة لكثيرين تبرهن أن المسلمين لا يقدّرون الحياة البشرية بما في ذلك حياتهم هم، وهذا يدل على نبض بدائي.

أجاب أمين عام حزب الله حسن نصر الله عن هذا النعت بقوله إن العيش تحت نير الظلم والإذلال والعبودية ليس «حياة». وناقش أن عقدة النرجسية الغربية في «التمتع بالحياة وزخرفها» حرَّفت أولوياتهم بجعلهم هذه «الحياة» المتمركزة على الذات: أولوية مطلقة. وهذا بالنسبة لنصر الله ليس دليل حضارة، بل هو دليل ضعف.

يضع الغرب «الحياة» على رأس معايير الحضارة بالتحديد؛ لأنه ليس للغرب مثل أعلى من «التمتع بالحياة». إلا أن نصر الله يؤكد ان هناك قيماً أعلى من الحياة يضحي الإنسان بحياته من أجلها، هذا يبدو تخلفاً للغربيين الذين يضعون «التمتع بالحياة» على رأس أولوياتهم. لكن

إرادة التضحية الشخصية – يناقش نصر الله – هي صبغة أفضل لإنسانية الإنسان من التمسك بحياة العبودية في كل الظروف أملاً في مغفرة الله. في هذا، يردد نصر الله ما قاله هيغل في «فينومينولوجيا الروح» معتقداً أنه رغم أن الموت هو أكثر الأشياء رعباً (فإن) «**حياة الروح ليست حياة تتقلص جرّاء الموت وتترك ذاتها بمنأى عن الاضمحلال، بل هي بالأحرى الحياة التي تتحمل الموت وتحافظ على ذاتها ضمنه**»[١].

رد فرانتز فانون في سياق آخر، بطريقة مغلوطة، على الاحتجاج حول هذه اللاعقلانية الظاهرة في بعض أعمال العنف بموافقته على أن «المفردات الاستعمارية» تطلق بشيء من العنجهية والعدائية والقلق مثل: تلك الجماهير المصابة بهستيريا؛ وجوههم الخالية من التعابير؛ هذا الوجود البدائي... يفتقد المستعمَر غالباً لوسائل الإعلام، ويلجا إلى الأحلام والتخيل والتمثيل وتجسيد المفردات التي تعبر عن ردة فعل على العنف ويسعون لتحقيق العدالة من خلال معاقبة أجسادهم ونفوسهم: «**إن تقسيم العالم المستعمِر هو صورة واضحة في خيال كل مستعمَر. وإيقاع الاضطراب في العالم المستعمِر لا يُعدّ مواجهة عقلانية بين وجهات النظر، بل هو ادعاء متقد بالعاطفة من قبل المستعمَرين أن عالمهم مختلف بشكل أساسي**».[٢]

ما يلمح إليه فانون هو أن هناك كمًّا من العوامل العاطفية والنفسية – لا صلة لها بالمعتقد الديني أو بالتخلف الثقافي – تشكّل دافعا للعنف الذي قد يبدو «لا عقلانيا» من وجهة نظر سيكولوجيا الجماعة التي تعايشه. وهذه فاعلية بعيدة عن أي حسابات للحاجات السياسية للمقاومة المسلحة.

(١) G W F Hegel, Phenomenology of Spirit, 1977.

(٢) Frantz Fanon; The Wretched of the Earth, 1961, in the foreword by Homi BhabHa, pxx.

إن ضعضعة العالم الاستعماري والبرهنة على فراغ الادعاءات الغربية بشرعية عنفها، هي واحد من الأهداف الرئيسة لحركات المقاومة الإسلامية: تفكيك المشروع الغربي بوسائل بناء هوية بديلة وإعادة كتابة التاريخ ورفض الانصياع للغة الغرب والمقاومة المسلحة. سوف تستمر هذه المقاومة حتى يقبل الغرب القوي جداً أنه سيضطر للتسليم بنظام عالمي جديد تتصوره أكثر عدلاً للآخرين بما فيهم المسلمون.

هذا هو التحول المثالي الذي يحاول الإسلاميون تحقيقه: فقط في عملية مقاومة الخيارات المتعجرفة والاستقطابية التي يفرضها الغرب على عملائه يمكن التغلب أخيراً على الثنائية الاستعمارية التقسيمية للذهنية الغربية.

ليس هناك إمكانية لبناء مجتمع دولي - دع النظـام العالمي الجديد وشأنه - من تصور مسبق غربي للانقسام بين التحضر والتخلف.

إن إيديولوجيا الأنواع المنفصلة التي تقسمه الجبهة التي تفصل «نحن» الشعوب المتحضّرة عن «الباقين» هي الحكم المسبق اللاواعي والمغمور للإرسالية الغربية التي يأمل المسلمون بتحطيمه، من خلال رفض الاعتراف أو التعامل مع ما تشترطه؛ أو السخرية من خلال تبني العنوان القائم على الحكم المسبق كوسام شرف، بدل كونه نوعاً من الازدراء الغربي.

رأى محمود ممداني أن ردود الأميركيين على نهاية الحرب الباردة كانت سبباً رئيسياً لهذه القطبية المانوية ذات الثنائية الحادة بين الخير والشر. كما أن الطريقة التي انتشرت فيها القوات العسكرية الاميركية تفسر إلى حد كبير رد غالبية المسلمين العسكري.

يشير ممداني إلى أنه وعقب الهزيمة في فيتنام واجهت الولايات المتحدة

معارضة لأي تدخل عسكري عبر الحدود، سواء أكان هذا التدخل في الداخل أم في الخارج. لكن في نفس العام الذي انتهت فيه الحرب الفيتنامية، انتهت الإمبراطورية البرتغالية. بهذا انتقل مركز جاذبية الحرب الباردة من جنوب شرق آسيا إلى جنوب أفريقيا، حيث أصبحت المستعمرات البرتغالية السابقة في موزمبيق وانغولا بؤرة تنافس الحرب الباردة.

ولعدم قدرتها على التدخل المباشر بسبب معارضة الرأي العام الأميركي لأي تدخل عسكري خارج الحدود، بحثت الولايات المتحدة عن وكلاء لخوض صراع الحرب الباردة، من رينامو في موزمبيق إلى يونيتا في أنغولا، وصولاً إلى الكونترا وأخيراً إلى حركات المقاومة الأفغانية، سهّلت الولايات المتحدة إنشاء حركات التحرر المسلحة. وقد ناقش ممداني أن إدارة بوش ردت على ما حصل في ١١ ايلول بتقليد تكتيكات هذه الحركات، كما عكست القوات الخاصة الأميركية تكتيكات «إرهاب» نفس الجماعات التي ولدت على يديها.

غير أن الميزة الثانية للحرب بالوكالة التي ساهمت بتشكيل الصراع أكثر من أي ميزة أخرى كانت أن جعل رونالد ريغان هذه الحروب التي بالوكالة ذات صفة أيديولوجية مرتكزة على أفكار دينية. فقد تبنى ريغان الحرب الباردة كحرب ضد «الشر» لكي يعبئ جمهوره الانتخابي من الأميركيين التبشيريين؛ وليعطيها تماسكاً قومياً، ولكي يقضي على الشك الداخلي من خلال عرضه للصراع بلغة الخير والشر الصارمة.

قد تكون صياغة الحرب بهذا الشكل سهّلت تعبئة بعض الجماهير الداخلية في الولايات المتحدة الاميركية، لكن أيضاً كان لها نتائج بعيدة المدى؛ إذ ليس بالإمكان التفكير بالتعايش مع الشر، ولا يمكنك تحويل

الشر إلى خير؛ كما لا يمكنك التفاوض أو التكيف مع الشر، يمكنك فقط القضاء عليه. مع هذا النوع من الأدلجة لا تعود الحرب شراً لا بدّ منه، بل تصبح حاجة إلزامية وعلى الأميركيين خوض الحرب لكي يقضوا على الشر. أصبحت مسعىً ممدوحاً.

عكس الشعور الأميركي تفكير الجهاديين المتطرفين: أيدت قلة من المسلمين الجهاد بوصفه واجباً عينياً على كل مسلم، وبوصفه «العمود السادس المنسي» للإسلام. كما كان العمل العسكري في عقيدة ريغان ممدوحاً ومرحباً به. وفي رأي عبد الله عزام الشهير، العمل العسكري ممدوح ومرغوب به «**حب الجهاد استحوذ على حياتي ونفسي ومشاعري وقلبي وأحاسيسي. فإذا كان الاستعداد للجهاد إرهاباً فنحن إرهابيون. وإذا كان الدفاع عن شرفنا تطرفاً فنحن متطرفون، وإذا كان الجهاد ضد أعدائنا أصولية، فنحن أصوليون**»[1].

---

(١) عبد الله عزام، الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض العين، 1987.

المقاومة وليدة الديمقراطية وحاميتها

أدونيـــس العكـــره[1]

في الوضعية السياسية الدولية الراهنة يدور الخطاب السياسي العام حول محور الديمقراطية ومبادئها، وآليات تطبيقها، وسبل نشرها بين الشعوب وفي المجتمعات السياسية الطامحة إليها. ولكن ما نشهده على الساحة السياسية الدولية، لا سيَّما في العلاقات بين الدول القوية والأضعف منها، يناقض أسس الديمقراطية ومبادئها الى حدّ أصبحت فيه العلاقات الدولية مطبوعة بطابع الصراع من أجل المصالح الكبرى وفق شريعة الغاب. إن زعماء الديمقراطية الغربية الحديثة أغرقوا العالم في حروب شاملة على مدى القرن العشرين، وهي لا تزال إلى اليوم تفرغ من مضمونها على أيديهم وتصبح مجرد شعار لا يصلح لبناء عالم إنساني قابل لحياة إنسانية بشروط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . فما هو موقع المقاومة في هذه الصورة الواقعية للديمقراطية ؟ ما هو دورها ؟ وهل هي نقيض الديمقراطية ومصدر تهديد أم حماية لها ؟

(١) رئيـس لجنـة الدراسـات في التيـار الوطنـي الحرّ.

• تفسير المناقضة بين مبادئ الديمقراطية وسلوكيات الديمقراطيين في العلاقات الدولية:

– التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

– المرتكزات النظرية لفكرة الديمقراطية : المساواة والعدل والحرية للانتقال من شريعة الغاب إلى شريعة المجتمع.

– فلسفات العقد نجحت إلى حدّ بعيد في إرساء المرتكزات النظرية لفكرة الديمقراطية.

لذلك نجد أن نسبة تحققها في السياسة الداخلية يمكن أن تكون عالية، وهي على مزيد لدى الدول كافة.

ولكن، في مجال السياسة الخارجية لم نجد حتى اليوم فلسفة استطاعت أن تبني منظومة ديمقراطية قابلة للتحقيق في العلاقات بين الدول. وليست شرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي سوى شروط لقيام هدنة سريعة العطب بين المتقاتلين / الدول.

تفسير ذلك هو غياب حكم شرعي وقادر على ضبط أصول التعامل والسلوك: لم تتحقق الهدنة بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد شرعة الأمم المتحدة، إلا بالحرب الباردة، ثم بتوازن الرعب، والردع النووي المتبادل، والتدمير الشامل المتبادل ... وعبارات أخرى من هذا النوع والعيار . وبعد زوال التأقطب الثنائي أصبحت الهدنة قائمة على مبدأ النظام الدولي الجديد. وهذا يعني عمليًا أن النظام اتخذ صفة الأولية بالنسبة للعدل: النظام أولا، ثم يأتي العدل لاحقاً. ولكن ما هو هذا النظام؟ وما هي شرعيته؟ ومن أين يستمدها؟ برهنت التجربة أن النظام هو الذي يفرضه الأقوياء، ويستمد شرعيته من قوّتهم، أي من حق

الأقوى.

هذه الحالة ليست جديدة، أي ليست ناشئة من نظرية النظام الدولي الجديد، بل إنها استمرار لما كان حاصلاً منذ نشوء المجتمعات السياسية، وهي التي أدت بالفيلسوف البريطاني هوبس إلى الاستيحاء منها للقول بنظرية الحالة الطبيعية القائمة على مبدإ حرب الجميع ضد الجميع.

إن ما يختصر هذه الوضعية القائمة في العلاقات الدولية هي النظرية الواقعية التي عبّر عنها الحوار الذي جرى بين الأثينيين والميليين خلال حرب البلوبونيز في القرن الخامس قبل الميلاد. قال الميليّون للأثينيين الذين جاؤوا يفاوضونهم على الاستسلام والقبول بالاحتلال الأثيني: إن العدالة هي من أجل المحافظة على الحق وتدعيمه، ونحن أقوياء بحقنا، ولذلك نرفض الاستسلام. فأجابهم الأثينيون: لا تدخل العدالة في الاعتبار إلا بين الأقوياء المتساوين في قوّتهم، أما في الحالات الأخرى فإن الأقوياء يفرضون مشيئتهم، وعلى الضعفاء أن يخضعوا لهم:(الكتاب الخامس، الفقرة ٨٣).

- **مـــاذا في الديمقراطيـة من آليـــات لحمايتهـــا ؟**

مبدئيًا، إنها سريعة العطب. كان المفكّر الفرنسي جان فرنسوا ريفيل يعلن عن خوفه على الديمقراطية من انهزامها أمام الديكتاتوريات، لا سيّما في كتابه:«كيف تنهار الأنظمة الديمقراطية؟» حيث يقول إن الأنظمة الديكتاتورية محصنّة تمام التحصين ضدّ الأنظمة الديمقراطية بالوسائل المناسبة لقمع المعترضين، وتقييد حرياتهم، أو إسكاتهم إلى الأبد. أما الديمقراطية فهي سريعة العطب بسبب تكوينها المبني على مبدإ القبول بالآخر الرافض والمعترض، ما يسمح لعدوّها بالعمل بحرّية على تقويضها من الداخل في جوّ من التسامح والتساهل.

ولكنها متينة بالنظر إلى مرتكزات فكرتها: الإرادة العامة التي تنتج القوة العامة لحماية الحق الطبيعي الذي جاءت النظرية الديمقراطية لتحميه، وهو البقاء معاً .

إن جميع الآليات الهادفة إلى تطبيق الديمقراطية متماهية من حيث قيمتها التبريرية والأخلاقية مع الآليات الهادفة إلى حمايتها، أكان ذلك في السياسة الداخلية أم في السياسة الخارجية .

I . في السياسة الداخلية: صاحب السلطة ومصدرها يستعيد حقه بممارستها:

إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ : [المادة الثانية: إن غاية الاجتماع السياسي هي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقادم. وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الاضطهاد].

الإعلان العالمي لحقوق الانسان: [الديباجة]: "ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني... ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطرّ المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم."

II . في السياسة الخارجية: الاستناد إلى مبدإ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة في ما يتعلق بشرط المساواة في السيادة (المادة ٢ من شرعة الأمم المتحدة، الفقرة ١ و ٢ لاستعادة أحقية الفقرة ٤ من المادة نفسها):

- الحق بالدفاع عن النفس .
- حق تقرير المصير وفاقاً للمادة الأولى، الفقرة ٢ .

- مقاومة الاحتلال .

استنتـــاجـــات:

- المقاومة هي واحدة من الآليات الحامية للديمقراطية، والتي يضطر الشعب إلى استخدامها عندما تثبت الوسائل الأخرى عدم فاعليتها، أكان ذلك في السياسة الداخلية أم الخارجية.

- المقاومة ليست فقط آلية في ممارسة السياسة بين الدول، بل هي أيضاً فعل أخلاقي يثبت الالتزام بواجب الدفاع، حتى الاستشهاد، عن حق الجماعة بالحياة والبقاء .

- عندما تتعرض الإرادة العامة للتهديد في حقوقها الأساسية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعة الأمم المتحدة، وعلى رأس تلك الحقوق الحق بالحياة، ثم بالحرية والكرامة، وعندما يسكت العالم الديمقراطي عن ذلك التهديد، أو يتجاهله، أو عندما يشارك فيه، فإن هؤلاء الديمقراطيين يصبحون منتحلي صفة، ويصبح على الإرادة العامة أن تحمي نفسها وتدافع عن حقوقها بما تمليه مبادئ الديمقراطية نفسها، أي حق الدفاع عن النفس، فتصبح المقاومة الإجراء الشرعي، وربما الوحيد، الذي يمكنه أن يستعيد للديمقراطية صدقيتها وأحقيتها .

الخـــاتمـــة :

بعد أن آلت شعوب الأمم المتحدة على نفسها منذ ستين عاماً، ولا سيَّما شعوب الدول الكبرى، أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، وأن تؤكّد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبما للأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن تعزز احترام الحقوق والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وأن تدفع بالرقيّ

الاجتماعي قُدماً، وأن ترفع مستوى الحياة بين شعوب الأرض في جوّ من الحرية أفسح (كما ورد في شرعة الأمم المتحدة)، أليس ما يخجلها ويؤذي الضمير الإنساني أن تكون شعوب لا تحصى لا تزال غارقة في مرحلة الانهمام بثقافة المقاومة، وغيرُها بثقافة الجوع، وأخرى بثقافة الحروب الأهلية باسم الدين أو المذهب أو العرق أو النفط ؟ في القرن الحادي والعشرين؛ ربما تكون ثقافة المقاومة هي الأمل الأخير في استنهاض ثقافة الديمقراطية بين الشعوب الساعية إليها، فقد أصبح مؤكداً أن مشروعَ التحرّر عند الشعوب المضطهدة يمشي ببطء شديد، ولذلك فهو يحتاج الى دفشة إصبع .

المقاومة ما بعد انتهاء الحرب الباردة

منيــــر شفيــــق[1]

تستهدف هذه المداخلة جلاء ثلاث موضوعات، وتأكيد ثلاث حقائق:

الموضوعة الأولى: الكشف عن خطإ المقولة التي راجت إثر انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والقائلة إن نظامًا عالميًّا أحادي القطبية أخذ يحل مكانه، فيما الوقائع أثبتت أن العالم دخل مرحلة من الفوضى، فكل مساعي الإدارات الأميركية فشلت في إقامة نظام عالمي بقيادة أميركا.

الموضوعة الثانية: تبيان خطإ المقولات التي اعتبرت أن عهد المقاومات والممانعات قد أصبح من الماضي. وحسبت أن شعارات حركات التحرر والوحدة والتضامن والاستقلال والسيادة الوطنية غدت خشبية (وفقاً للمصطلح الفرنسي). فالوقائع أثبتت أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة عرفت من المقاومات والممانعات، ومن شعارات التحرر والاستقلال

(١) منسّق عام المنتدى القومي العربي.

والسيادة والنضالات الشعبية ما يفوق ما عرفته مرحلة الحرب الباردة.

الموضوعة الثالثة: لم يقم نظام العولمة وفقاً للتصورات التي سادت بعد الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، فقد تبين أن كل تلك التصورات إما تحولت إلى طريق باتجاه واحد، كما حدث في مسائل رفع الحمايات وتخفيض الجمارك وفتح الأسواق. فما طُبِّق على العالم الثالث لم تطبقه الدول الغنية على نفسها. كما أخذت تحل الاتفاقات الثنائية للأسواق الحرة مكان السوق العالمية الواحدة المفتوحة. وفي المقابل ارتفع احتجاج غالبية دول العالم ضد ما تقدمه الدول الغنية من دعم لزراعتها ومن حماية للتكنولوجيا والصناعة المتقدمة ولا سيّما صناعة الدواء.

أمـــا الحقائـــق التي يـــراد تأكيدهـــا، فهـــي:

أولاً: أخذت تبرز أكثر فأكثر ظاهرة الصراعات الدولية بين الدول الكبرى حتى بدأت تلوح في الأفق بوادر سباق تسلح جديد، وربما نشوء محاور، كما أخذت تبرز ظاهرة استعادة دور ما سمي بلجنة الـ ٧٧ في المجال الاقتصادي، وحركة عدم الانحياز والدول المتحررة المتَحدِّية للهيمنة الأميركية. فعالم الدول الغنية أو المهيمنة عسكريًا: عالم الرأسمالية الإمبريالية المعولمة آخذ بالتصدع والاضطراب بأزماته السياسية والاقتصادية وتناقضاته، بل ثمة مظاهر للشيخوخة أخذت تطفح على جلد تلك الدول ومجتمعاتها. وهذا ممتد إلى الدولة العبرية الصهيونية في فلسطين.

ثانيــاً: لقد تكرست استراتيجية المقاومة والممانعة أينما حل عدوان واحتلال عسكري، أو محاصرة دولية ضد دولة مظلومة. فالانتصارات التي حققتها المقاومات في لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان وإرهاصاتها

في الصومال، كما الصمود الذي أخذت تبديه إيران وفنزويلا وبوليفيا وكوبا وسورية وماليزيا وعدد من دول العالم الثالث، تؤشر إلى أن الآفاق رحبة أمام نهوض الشعوب وتحررها من هيمنة الطاغوت العالمي المتمثل بالرأسمالية الامبريالية العولمية التي تتقدمها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية.

ثالثاً: إن العالم الإسلامي وقف ما بعد الحرب الباردة في طليعة المقاومة ضد الهيمنة الأميركية والعدوانية الإسرائيلية ولعب دوراً أساسيًّا في إفشال قيام نظام عالمي أحادي القطبية، أو قيام ما سمي (زورًا وبهتانًا) بالشرق الأوسط الكبير. فأمام العالم الإسلامي فرص كبيرة للنهوض ولعب دور هام في الميدان العالمي إذا ما نجح في وأد الفتن الطائفية أو الإثنية داخل بلدانه، أو فيما بين دوله. فتكريس الوحدة الإسلامية على المستويين الشعبي والرسمي يشكّل في هذه المرحلة شرطًا لنهوض العالم الإسلامي والأمة الإسلامية، كما الأمة العربية، وإلاّ فالفشل والتدهور وذهاب الريح وضياع ما تحقق من إنجازات.

عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة

يذكر الكل ذلك المناخ الذي تولّد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو، وتولي السلطات تيارات ليبرالية مؤمركة مصهينة فاسدة حتى النخاع الشوكي. هذا المناخ سادته مقولات راحت تروج أن أميركا وحدها أصبحت القطب الأقوى والحاكم للعالم، وأن المقاومات وحركات مناهضة الإمبريالية تهاوت بعد أن فقدت ركيزتها؛ الاتحاد السوفييتي ومعسكره، وقد تهاوت معها دول حركة عدم الانحياز وسياساتها الاستقلالية والتحررية.

هذا المناخ راح يتغذى من جانب الولايات المتحدة التي راحت تصور أنها أصبحت القوة الوحيدة في هذا العالم، وأنها ستعيد صوغه على طريقتها ووفقًا لمصالحها واستراتيجياتها وسياساتها. ثم تغذّى أيضًا من قبل القوى التي انهارت مع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتراجعات الصين السياسية والأيديولوجية وتركيزها على الاقتصاد والتجارة. فهذه القوى مع سيطرتها على الإعلام والمنابر الثقافية راحت تهوّل بقوة أميركا، وبجلد القوى التي تعارض الصهيونية والإمبريالية وجعلت تبشر بعالم الرأسمالية والديمقراطية والليبرالية الغربية نُظمًا سياسية واقتصادية وثقافية وقيمية وأخلاقية.

لكن هؤلاء جميعًا لم يلحظوا حقيقتين كبيرتين، هما: أولاً أن انهيار الاتحاد السوفييتي ومعسكره أضعف أميركا ولم يقوّها وجعل إمكان إقامة نظام عالمي مكان نظام القطبين وإلى جانبه حركة دول عدم الانحياز، أمراً فوق طاقة أميركا وقدراتها المادية والعسكرية والمالية والمعنوية فالمعادلة الدولية غير المعادلة بين ملاكمين على حلبة يمكن لأحدهما أن ينتصر فيصبح بطل العالم الأوحد على الحلبة؛ ذلك لأن المعادلة مشكّلة من تداخل دول كبرى ومصالحها وأدوارها كما من تداخل دول متوسطة وأصغر تطمح لمراعاة مصالحها ولنهوضها. ناهيك عن الشعوب وحركاتها المقاومة والممانعة، فضلاً عن نهوض العالم الإسلامي.

ولهذا حين قررت أميركا أن تقف وحيدة في مواجهة العالم لإخضاعه، أصبحت أضعف من ذي قبل يوم كانت محصنة بمعسكر غربي وأحلاف عسكرية في مقابل معسكر كبير دخل معها في توافق ومساومات، إلى جانب سباق التسلح والحرب الباردة والصراع. فالمعسكر كان بمقدوره

التحكم بالعالم (نسبيًا لا كليًا) أكثر مما تقدر أميركا منفردة مع قوى تابعة ومنهارة أمام شعوبها كي تسير على درب التبعية لأميركا والصهيونية.

انفراد أميركا وفرض مصالحها، وإلغاء، أو إضعاف الدول الكبرى الأخرى، يدخلها في الصراع مع تلك الدول، وإن لم يأخذ شكل الصراع الذي عرفته مرحلة الحرب الباردة. ثم أدى تعاظم نفوذ اللوبي الإسرائيلي الصهيوني داخل مراكز القرار في عهدي بيل كلنتون وجورج دبليو بوش، ولا سيما في عهد الأخير، إلى مصادمة أميركا مع العرب والمسلمين؛ ما أتاح فرصة ذهبية لروسيا والصين والهند وحتى أوروبا وعدد من دول أميركا اللاتينية لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوضاع، فيما إدارة بوش منشغلة في محاربة فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان وإيران وحتى الإسلام والمجتمعات الإسلامية.

فعلى سبيل المثال بدل مواصلة تمزيق روسيا وهلهلة دولتها وانتزاع قدرتها النووية والصاروخية، أعطي بوتين فرصة ثمينة لاستعادة وحدة روسيا والإمساك بالدولة وتقويتها وتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والتحول إلى طلب دور دولي لا يقل عما كان عليه الاتحاد السوفييتي.

والأمر عينه مع الصين التي نظمت خلال انشغال إدارة بوش في "إقامة الشرق الأوسط الكبير"، والانغماس في حروب مع المقاومات والممانعات والشعوب في بلادنا، وضعها الاقتصادي العالمي وطورت إمكاناتها الصاروخية والنووية والتكنولوجية.

وخلاصة القول إن أميركا اليوم أضعف من أي يوم مضى في أثناء

الحرب الباردة وقبلها. ما يؤكد أن أميركا عمليًا، ودعك من الظاهر ومن أخطائها الاستراتيجية، أصبحت أضعف لا أقوى مع انهيار الاتحاد السوفييتي وتصديها وحدها لإخضاع العالم لإرادتها.

فمن هنا ما يسود العالم الآن هو الفوضى، وليس نظام الأحادية القطبية بالرغم من قدرة أميركا على الحيلولة دون قيام نظام عالمي متعدد القطبية يُحجِّم دورها ويحول دون انفرادها المنشود. فالضعف السياسي والاقتصادي والمعنوي الذي وصلته إدارة بوش، وما تعانيه من انقسام داخلي وعزلة عن الرأي العام يشهدان على خطإ المقولة التي راجت إثر انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة. بأن عالـمًا أحادي القطبية سيحل مكان عالم القطبين فيما اللانظام هو الذي يسود عالم اليوم.

فأميركا وحدها لا تستطيع التحكم في العالم، ولا العالم يقبل بأن تحكمه دولة واحدة هو أقوى منها إذا ما عارضها ومانعها وقاومها وتصدى لها وهذه كلها سنن الله.

أما من جهة أخرى فإن المعادلات العالمية التي تشكلت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي مع استحالة قيام نظام عالمي أحادي القطبية أوجدت ظروفًا مؤاتية أكثر لاتساع الصحوة الإسلامية ولاندلاع المقاومات وتعاظم الممانعات فالضبط الذي كان يمارسه المعسكران كلاهما بالنسبة إلى الحركات الإسلامية خاصة، وإلى حركات التحرر عامة، فقد بعد انهيار نظام القطبين. وقد أدى فقدان هذا الضبط إلى بروز ظروف أفضل للمقاومات والممانعات على الضد مما راح يروّج

له بأن حركات التحرير والمقاومة فقدت نصيرها بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

يمكننا هنا أن نذكر كم من الانقلابات التي أطاحت بأنظمة التحرر الوطني تحققت في ظل وفاق المعسكرين وصراعهما من غانا نكروما إلى أندونيسيا سوكارنو، إلى تشيلي أليندى. وكم من حروب العدوان التي نُفذت وبقدر من النجاح في ظل صراع المعسكرين ووفاقهما كحرب حزيران ١٩٦٧ ضد مصر وسورية والأردن؛ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢؛ ضد منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان. وكم عانت فيتنام من القصف الأميركي على عاصمتها وأراضيها (أو اجتياح كمبوديا وللوسي) في ظل الاتحاد السوفييتي كما في ظل الصين (إن ما كانت تتلقاه فيتنام من مساعدات لا يلغي ما تعرضت له من عدوان مسّ سيادتها وحرمة أراضيها). ولا حاجة إلى السير مع تجربة الثورة الفلسطيية وما آلت إليه أوضاعها في ظل الحرب الباردة وتلغي هنا، مقارنة سريعة بين ١٩٦٥-١٩٩٠، وإنجازات الانتفاضة الأولى والثانية والمقاومة في قطاع غزة والضفة الغربية، وما أنجزته المقاومة في لبنان عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦، وما أنجزته المقاومة في العراق في أقل من أربع سنوات.

كل ذلك يشهد بأن الآفاق أمام المقاومات والممانعات والنهوض الإسلامي والعالم ثالثي، وحتى بالنسبة إلى الصين والهند، أصبحت أفضل كثيراً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مما كانت عليه في مرحلة وفاق المعسكرين وصراعهما واقتسام العالم بينهما ووضع حركات التحرير والدول الأصغر بين خيارين صعبين. فإذا أفلت من هذا أطبق عليك ذاك وإن اخترت عدم الانحياز عانيت من الضغطين.

طبعاً هذا لا يعني المساواة بين المعسكرين الأميركي والسوفييتي من حيث الموقف السياسي من كل منهما وما مثلا، أو الدور الذي لعبته أميركا والصهيونية والاستعمار ضد الشعوب لا سيما شعوبنا العربية والإسلامية. ولكن المقصود هنا أن العالم في ظلهما كان أكثر «انضباطية ونظاماً»؛ وذلك بالرغم من الفوضى التي سادت أيضاً في ظلهما وسمحت بعدد من الاختراقات هنا وهناك.

صحيح أن المرتكزات الأساسية للمقاومة تنبع من مجموعة عوامل ذاتية وموضوعية تقرر اندلاعها وصمودها وأداءها لكن ما يسود من معادلات دولية، وميزان قوى يجب ألا يُغفلا عند احتساب الآفاق المفتوحة أمام المقاومة؛ لا سيما عند الانتصار. فإذا كان الانتصار من عند الله فإنه يعبر من خلال سنن الله التي وضعها في عالم التدافع والصراع. ومن لا يُحسن قراءة تقدير الموقف وموازين القوى لا يستطيع أن يقود مقاومة أو ممانعة ناجحة مهما تحصَّن في المرتكزات الأخرى للمقاومة مثل الإيمان وروح الفداء والاستشهاد وحسن التنظيم والالتصاق بالشعب وما شابه.

من هنا إن محاولة قراءة الوضع العالمي، ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتبديد مجموعة من المقولات التي صحبت انهيار الاتحاد السوفييتي ليس ترفًا، وليس تجاوزًا لمجموعة المقوّمات، أو المرتكزات التي تحتاج إليها المقاومة، أو الثورة أو الممانعة وليس تقليلاً من أهميتها.

ولكن الإمساك أيضاً بقراءة دقيقة للوضع العالمي والإقليمي والصراعي المحلي من أجل رؤية الآفاق المفتوحة، على إمكان تحقيق النصر في الميدان، ضرورة من ضرورات النصر وإدارة الصراع ومقتضيات الدفاع والهجوم.

وهكذا تأكد خطأ المقولات التي اعتبرت أن عهد مقاومة الإمبريالية وممانعتها ولى، وأن شعارات حركات التحرر والاستقلال والنهوض أصبحت خشبية. فقد تكرست استراتيجية المقاومة والممانعة من خلال الرؤية الدقيقة لإمكان اختراق معادلات مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وما تتسم به أميركا من ضعف؛ إذ تحاول التحكم منفردة في العالم. والأهم تكرست استراتيجية المقاومة والممانعة عملياً أيضاً، عبر الانتصارات التي حققتها المقاومة الإسلامية في لبنان والانتفاضتان والمقاومة والصمود الشعبي في فلسطين والمقاومة والممانعة في العراق وأفغانستان إلى جانب الصمود الذي تبديه إيران وفنزويلا وبوليفيا وكوبا وسورية وماليزيا، وعدد من دول العالم الثالث في وجه الهيمنة الأميركية والدفاع عن سيادة دولتها.

أما على مستوى الدول الكبرى، فإن ما بعد السنتين القادمتين وعلى التحديد بعد انتهاء إدارة بوش، فإن الاستراتيجية الأميركية قد تشهد تغييراً في أولوياتها باتجاه احتواء روسيا أو الصين أو كلتيهما، وهو ما قد يولد نمطًا جديدًا من سباق التسلح والمحاور والحرب الباردة، الأمر الذي سيعيد ترتيب معادلات الوضع الدولي. ولهذا حديث آخر بالنسبة إلى المقاومات والممانعات والنهوض الإسلامي والعالم ثالثي والصراعات الدولية. وكيفية انعكاسها على بلادنا العربية والإسلامية.

على أن السنتين القادمتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تحملان فرصًا لإحداث تقدم على مستوى المقاومات والممانعات في تثبيت ما أُنجز من انتصارات كما في إحداث اختراقات جديدة؛ وذلك نتيجة سلسلة الإخفاقات التي منيت بها الإستراتيجية الأميركية الإسرائيلية في فلسطين ولبنان والعراق.

وقد انهار مشروع الشرق الأوسط عموماً، ولم يعد هدفاً للإستراتيجية الأميركية التي انتقلت سياساتها إلى مواقع الدفاع، وفقدان المبادرة فهي تعالج كل موقف على حدة من دون ترابط أو تماسك أو استمرارية، فعلى سبيل المثال: عندما تم لقاء مكة وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ظهر الارتباك في الموقف الأميركي؛ حيث لم يستطع أن يأخذ موقفًا رافضًا قاطعًا، ولم يستطع أن يماشيه أو يُوافق عليه. وهو ما يحدث الآن في الموقف من سورية وإيران ولبنان. ومن يريد التأكد من ذلك، فليقارن بين السياسات الأميركية قبل حرب تموز / آب (٢٠٠٦) على لبنان، وبعده، فأميركا لم تعد قادرة على حمل مشروع للمنطقة والسعي لفرضه، فهي في حالة ردة الفعل إزاء خطوات تتخذ من هنا وهناك.

يجب أن يلاحظ في هذا الصدد أن بوش نفسه أصبح في وضع مهتز داخليًا لا سيّما بعد خسارة حزب الجمهوريين لأغلبيتهم في مجلس الكونغرس إلى جانب التدني المستمر في شعبيته من خلال الاستطلاعات الأميركية نفسها.

وهذا الأمر نفسه أصيبت به حكومة أولمرت التي أصبحت في أضعف حالاتها. وقد انتقلت الأزمة لأول مرة في تاريخ المشروع الصهيوني إلى الجيش الإسرائيلي لتضرب في بنيته واستراتيجيته ومراتبه القيادية المختلفة. أما أولمرت فقد غدت أولويته البقاء في السلطة التي أصبح وجوده فيها بلا معنى، بعد تقرير فينوغراد وهبوط شعبيته إلى ٣٪ وفقاً لاستطلاعات عدة.

ويكفي أن نتوقف مع طلب كونداليزا رايس من الرباعية العربية

أن تساعد أولمرت بتقديم تنازل له من أجل مساعدته على البقاء وعدم السقوط.

ويتسم الوضع الراهن بحدوث فراغ في المنطقة مع الإخفاقات الأميركية الإسرائيلية، فيما لم تصل قوى المقاومة والممانعة إلى مستوى سده بسبب وجود قوى محلية وأنظمة عربية راهنت على نشوء أوضاع غير الأوضاع التي نجمت عن إخفاقات الهجمة الأميركية الشرق أوسطيه، وخروج قوى المقاومة والممانعة أقوى كثيرًا من ذي قبل. وهذا يفسّر ما نشب من أزمة داخلية، وتصلّب إلى حد الانقسامات والاقتتال في فلسطين، وإلى مستوى ما نشهده في لبنان كما إلى مستوى خطير من أزمة عربية – عربية خُفف منها خلال القمة العربية ما جرى من مصالحة سورية – سعودية، وتحسن للعلاقات السورية –المصرية؛ ثم إلى أزمة مع إيران خففت منها المفاوضات الإيرانية السعودية، وهذا الانقسام راح يضرب في العراق والصومال والسودان.

ولعل استثارة صراع شيعي سني على مستوى الأمة كان العلامة الأبرز للأزمة المتولدة من تغيير ميزان القوى في مصلحة قوى المقاومة والممانعة، والناجم عن إخفاقات المشروع الشرق أوسطي الأميركي والإسرائيلي. فالانقسامات الداخلية، وفي مقدمها ذات الطابع المذهبي أو الديني أو الطائفي، تشوه طبيعة الصراع مع أميركا وإسرائيل وتمنع المقاومات والممانعات من جني ثمار الانتصار، وتعطي الفرصة للتدخلات الأميركية الإسرائيلية لتستعيد أنفاسها، أو لامتلاك زمام المبادرة من جديد.

لم يبق في جعبة أميركا والعدو الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين من

أوراق في هذه المرحلة غير التحضير لحرب عدوانية ضد إيران في محاولة لاستعادة موقعهما المتفوق في ميزان القوى، والحيلولة دون امتلاك إيران القدرة على التخصيب النووي.

صحيح أن ثمة وجهات نظر قوية الحجة تستبعد إقدام أميركا على شن حرب ضد إيران لا سيما من زاوية ما ينتظرها من رد موجع، أو من زاوية ما تعانيه بسبب تجربتها في العراق، وما تلقّاه الجيش الإسرائيلي من درس قاس في لبنان، ولكن إذا وُضعت تلك الحجج وغيرها في كفة الميزان، ووضع القرار الإسرائيلي وقرار المحافظين الجدد في أميركا في الكفة المقابلة (كفة ترجيح الحرب)، لا بد من أن توضع الحرب على رأس الأجندة الأميركية - الإسرائيلية. وقد لا يؤثر في هذا القرار غير تدخل جنرالات الجيش الأميركي برفض شن حرب في الظروف الراهنة للجيش الأميركي. ولكن هذا التوجه إن وُجد لا يظهر للعلن. ما يوجب إبقاء احتمال الحرب راجحاً.

ولكن على أية حال فإن وقوع العدوان العسكري، أو عدم وقوعه، سيضع بصماته على خريطة ميزان القوى للسنوات القادمة؛ لأن وقوعه وفشله سيكون حاسمًا على مستقبل المنطقة، ولأن عدم وقوعه يعني التراجع السياسي للاحتلال. وإعطاء إيران حقها في التخصيب النووي للأغراض السلمية سيزيد من الصحوة الإسلامية على مستوى الأمة كلها.

من هنا، فإن تلافي الصِدامات الداخلية والانقسامات في صفوف الأمة، ووأد ما يثار من فتنة بين الشيعة والسنة؛ سيعزز الظروف والشروط

التي يوفرها اختلال ميزان القوى الحالي لمصلحة المقاومات والممانعات لمزيد من الاختراقات والإنجازات خلال السنتين القادمتين، وذلك قبل مجيء إدارة أميركية جديدة تخرج الوضع الأميركي الراهن من تدهوره.

المقاومة في الاستراتيجية الدفاعية عن لبنان

وليـد سكريّة[1]

تزامن قيام دولة إسرائيل، مع ظهور الثروة في المشرق العربي الذي ساهم بنمو قطاع الخدمات في لبنان. استفادت منه الطبقة الحاكمة، فتبنّت سياسة الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي؛ ومقولة إن قوة لبنان في ضعفه. ورسّخت القناعة بأن إسرائيل قوة لا يمكن دحرها. وأن أمن لبنان تضمنه الدول الغربية. أمّنت لبعض مناطق لبنان وفئة من شعبه الازدهار الاقتصادي؛ فيما كانت باقي المناطق تعاني الحرمان؛ وكان الجنوب إضافة للحرمان يعاني العدوان والتهجير ثم الاحتلال. حتى انبثقت المقاومة من هذا الواقع المرير، من المعاناة ومن الاحتلال، لتحرر الأرض وتحمي الوطن، وتحقق أول انتصار عربي على الكيان الصهيوني في حرب تموز ٢٠٠٦، وقد سبقه إجبار العدو على الانسحاب من الجنوب عامة وآخرها من معظم الشريط المحتل عام ٢٠٠٠.

يدور صراع في المنطقة حول مستقبلها؛ مع مساعي لتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، تعيد رسم خريطة المنطقة السياسية وحتى الجغرافية، ودور ومكانة كل دولة في ذلك.

---

(١) عميد ركن متقاعد في الجيش اللبناني.

يدور جدل وخلاف في لبنان حول موقف لبنان من الصراع، حول الاستراتيجية الدفاعية الواجب اعتمادها، وآلية حماية لبنان، ومصالحه وتحقيق أمنه وازدهاره. بين فريق لا يرى ازدهار لبنان إلا ببعده الآني من خلال موسم الاصطياف مثلاً، يسعى للعودة إلى الوضع السابق، والحفاظ على سياسة الحياد والاعتماد أمنياً على الغرب؛ وفريق مدافع عن لبنان الأرض والشعب والمصالح الوطنية الكبرى، وعن مستقبل لبنان ودوره في المنطقة. لا يرى بالغرب ضمانة لأمن لبنان، ولا بالحياد حماية للمصالح الوطنية مستقبلاً.

وسط هذا الجدال، ما هو دور المقاومة، وما الحاجة إليها؟ هل وجودها يلحق الضرر بالوطن أم يحمي الوطن ودوره المستقبلي؟ هل هي بديل للجيش الوطني، أم جزء منه، أم قوة مكمّلة لعمل الجيش المفترض؟ أسئلة كثيرة، للإجابة عنها لا بدّ أن نحدّد أولاً بشكل أكاديمي ما هي الاستراتيجية الدفاعية؟ وما هي أهدافها؟ وكيف تحدّد الدولة سياستها الدفاعية، بخياراتها السياسية والعسكرية؟ ما هي المخاطر التي تتهدد الوطن؟ من هو العدو وطبيعة مخاطره؟ من هو الصديق الممكن التعاون معه لردع العدو؟ ما هي طبيعة الحروب الحديثة، خاصة في المنطقة؟ وما هي الاستراتيجيات المعتمدة من القوى المتصارعة؟ ثم نحدّد واقع لبنان والمخاطر التي تتهدده، والاستراتيجية الأفضل لمواجهتها. ما دور المقاومة في ذلك؟ هل هي حاجة، أم يمكن الاستغناء عنها؟

الأمن الوطني / القومي:

الأمن هو الهدف الأول للدولة، ولكل كائن حي، وهو الأساس لتحقيق التنمية والازدهار.

للأمن شقَّان، جانب داخلي وآخر خارجي.

الأمـــن الداخلي: يتحقق بتمتين الوحدة الوطنية لأبناء الوطن. ببناء دولة مؤسّسات، بتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن، وبين شرائح المجتمع كافة. وبفرض النظام والقانون والمساواة أمام القانون.

تستخدم الأجهزة الأمنية كأداة لضبط الأمن والنظام.

الأمـــن الخارجي: يهدف لحماية الوطن أرضًا وشعبًا، وحماية مصالح الوطن الكبرى. يتحقق باستخدام كافة قدرات الوطن ووسائله الاقتصادية والدبلوماسية والقانونية الدولية، والعسكرية.

الاستراتيجيـــة الدفاعيـــة:

اصطلاح غير معرّف سابقاً، بين تحقيق الأمن الخارجي باستخدام الوسائط العسكرية فقط؛ أم تحديد الخيارات السياسية لتحقيق الأمن القومي؟

نعتبر أن الاستراتيجية الدفاعية تهدف لتحقيق الأمن الخارجي للدولة. أي حماية الدولة أرضاً وشعباً، وحماية المصالح الوطنية الكبرى. بذلك تبحث في الخيارات السياسية لتحقيق ذلك، وآلية تحقيقه باستخدام القوة العسكرية إن تمَّ اعتمادها.

السياسة الدفاعيـــة:

قد تعتمد الدولة لتحقيق أمنها الخارجي إحدى الخيارات السياسية التالية: الحياد، أو الحماية، أو الأمن الإقليمي أو المواجهة.

الحيـــاد: يتلاءم ووضع دولة بعيدة جغرافيًّا عن مسرح الحرب؛ لا أخطار تهددها، ولا تتأثر مصالحها بنتائج الصراع. أما الدولة التي تتهددها الأخطار وتتهدد مصالحها، وتتأثر مصالحها بنتائج الصراع، أو تقع في مسرح الحرب، فلا مجال لها لتبني سياسة الحياد. فالحياد في هذه الحالة هو هروب من الواقع ومن مواجهة التهديدات، ودفن للرأس بالرمال، وتقبّل نتائج الصراع أيًا تكن، حتى لو أتت على حساب المصالح الوطنية وأمن الوطن.

الحمايـــــة: تلجأ بعض الدول الصغرى لحماية دولة كبرى، ترتبط معها بمعاهدات أمنية لتحقيق أمنها. قد تناسب دولة تلتقي مصالحها الاقتصادية ومواقفها السياسية مع تلك الدولة الكبرى. فعليها السير بركب الدولة الكبرى سياسيًّا، والتنازل عن بعض حريتها السياسية. وعليها دفع ثمن الحماية اقتصاديًّا، لصالح الدولة الكبرى.

الأمـــن الإقليمـــي: يتحقق باتفاق دول في منطقة معينة على التعاون فيما بينها لتحقيق أمن الجميع. بجو من التعاون السياسي والاقتصادي إجمالا.

المواجهـــــــة: هي الخيار لمواجهة الأخطار والتحدّيات بالقوة العسكرية مدعومة بالعمل الدبلوماسي والقانوني الدولي، وطاقات الوطن الأخرى. قد تعتمد الدولة على قوتها منفردة إن كانت قوة كبرى. أو تعتمد التحالف أو التعاون مع دول أخرى لمواجهة التحديات، إن

كانت الأخطار أكبر من إمكانياتها. قد يُبنى التحالف أو التعاون لالتقاء الأهداف والتطلعات المستقبلية بين دوله؛ كتحالف دول حلف الأطلسي الغربية لمواجهة النظام الشيوعي. أو يُبنى التحالف مرحليًّا لوجود عدو مشترك؛ كما حصل بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي في الحرب العالمية الثانية لمواجهة عدو مشترك هو النازية.

أيًّا كان خيار الدولة السياسي لتحقيق أمنها، لا يلغي سعيها لامتلاك القوة العسكرية؛ فهي الخيار الثابت والداعم لمواقفها وخياراتها الأخرى. فالدبلوماسية والمواقف السياسية التي تستند إلى قوة عسكرية، أكثر جدوى من سياسة تعتمد الضعف والاستجداء.

إن الهدف الأساس لامتلاك القوة العسكرية، بالقوى الذاتية للدولة، أو بالتحالف مع دول أخرى، هو درء الحرب وردع العدو عن العدوان؛ والدفاع عن الوطن عند اللزوم؛ ولتحرير الأرض المحتلة إن وجدت. قد تستخدم لفرض الإرادة على العدو أحياناً إن قررت الدولة ذلك.

تحديد الخيارات السياسية:

لتحديد خيارات الدولة السياسية وتحقيق أمنها؛ لا بدّ من تحديد المخاطر، وأوجه التهديد، وتحديد طبيعة الصراع والعناصر المتداخلة والمؤثرة فيه. وعناصر القوة لدى الدولة لمواجهة الأخطار بقواها الذاتية أو بالتعاون مع حلفاء.

لتحديد ذلك لا بدّ من تحليل الوضع السياسي العسكري الدولي. ومواقف الدول الكبرى مما يدور في المنطقة. ومشاريعها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. فللدول الكبرى الأثر الهام، خاصة أنها مصدر التسلح للدول الصغرى. أيضًا يجب تحليل الوضع الإقليمي والصراع الدائر بالمنطقة ومواقف الدول المختلفة. وتحديد ما يتهدّد سلامة الوطن ومصالحه.

على الدولة تحديد مصالحها الكبرى الواجب حمايتها. واستخلاص الأخطار التي تتهددها؛ وتحديد العدو وما هو التناقض معه؟ ما طبيعة العدو وسياسته ومدى اعتماده القوة العسكرية لفرض سياساته؟ ما هي عناصر قوته وضعفه؟ من هي القوى الداعمة له؟ ومن هي القوى التي تتصارع معه؟

على الدولة أيضًا استخلاص وتحديد الأصدقاء، وطبيعة ومدى التعاون معهم لدرء الأخطار. إما لالتقاء الأهداف والتطلعات المستقبلية، أو لمواجهة عدو مشترك.

بعدها تدرس الدولة وضعها الذاتي، بنيتها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وجغرافيتها؛ عناصر القوة لديها وأوجه الضعف، وقدرتها على بناء القوة.

من كل ذلك تحدّد الدولة خياراتها لسياستها الدفاعية. أي خيار سياسي ستعتمد، وآلية ترجمة ذلك؛ بالعمل السياسي الدبلوماسي،

والعمل الوطني الداخلي، بالبناء الاقتصادي، والبناء الاجتماعي والتوجيه الثقافي، والبناء العسكري، بما يخدم السياسة الدفاعية. فيحقق الأمن والاستقرار، ويحمي الوطن ومصالحه الكبرى.

لبنـــان والاستراتيجيـــة الدفاعيـــة:

لتحديد خيارات لبنان في سياسته الدفاعية، لا بدّ من دراسة وتحليل الصراع في المنطقة ومواقف القوى الدولية والإقليمية؛ وتحديد المخاطر التي تهدّد لبنان ومصالحه. لتحديد الخيار السياسي الأنسب تبنيه. بعدها دراسة الاستراتيجية العسكرية الواجب اعتمادها بما يتلاءم مع طبيعة الصراع المسلّح في المنطقة في الظرف الحالي. مع التوضيح أن الاستراتيجية العسكرية تتطور وتتبدل مع تبدل الأوضاع العسكرية. كذلك الخيارات السياسية قد تتبدّل إن طرأ تبدّل جوهري على الصراع.

الصراع في المنطقـــة:

يشهد الشرق الأوسط صراعاً دوليًا، لتحديد معالم الشرق الأوسط الجديد. تسعى إليه أميركا لبسط سيطرتها؛ كجزء من النظام العالمي الجديد الذي دعت إليه. كما يشهد صراعًا عربيًا إسرائيليا، تسعى به القوى المتصارعة رسم مستقبل الشرق الأوسط، بما يحمي مصالحها وأهدافها السياسية.

يرتبط المشروع الأميركي لصياغة المنطقة، ارتباطاً كاملاً بالكيان

الصهيوني ومصالحه. تسعى أميركا لضمان أمن إسرائيل؛ بتفتيت العالم العربي وإحكام السيطرة الأميركية الإسرائيلية عليه. بحيث يصبح العالم العربي مكوّنًا من كيانات مذهبية وعرقية متناقضة ومتصارعة. فتصبح إسرائيل قوة عظمى قياسًا بضعف العالم العربي.

كما تسعى لتحقيق إشراف وتحكّم أميركي إسرائيلي باقتصاد المنطقة، كي لا تستخدم الطاقات والموارد العربية، لتحقيق نهضة تنقل العرب إلى مصاف الدول العصرية. فتمتلك القوة وتهدد أمن إسرائيل. هذا فضلاً عن التزام أميركا بتفاصيل رؤية إسرائيل للتسوية السلمية، بمنع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتبنّي السلام المنفرد مع الدول العربية الذي يكرّس التفرقة العربية ويسهّل سيطرة إسرائيل؛ وخيارات أُخرى كالترتيبات الأمنية وغيرها.

تسعى بعض دول أوروبا لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة؛ تارة بمواقف محايدة عن الموقف الأميركي، وأخرى بدعم الموقف الأميركي. مما يضعف التأثير الأوروبي.

أما روسيا فقد بدأت العودة للتدخل في المنطقة ودعم الدول المناوئة للمشروع الأميركي.

تنقسم دول المنطقة بين دول ممانعة للمشروع الأميركي الصهيوني تتمثل بإيران وسوريا ومعهما المقاومة في لبنان وفلسطين. وبين دول عربية تسير بركب أميركا لارتباط نظامها بها. ودول أُخرى تراقب تطور الصراع.

تشكّل سوريا محور الممانعة العربية. كما تشكل إيران القوة الرئيسية التي تسعى لبناء دولة عصرية منتجة للسلاح، وامتلاك القوة، وتحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل.

مخـاطر تتهـدد لبنـان:

يقع لبنان جغرافيا في "عين الإعصار"، في مسرح الحروب المحتملة. وتشكّل أرضه وبحره وجوه حاجة للقوى المتحاربة للدفاع عن جبهاتها، أو للنيل من الأعداء.

لبنان أرضًا ومياهًا، جزء من الأطماع الصهيونية. التي تسعى لبناء إسرائيل كبرى لجمع يهود الشتات.

حتى لو تحققت تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي دون إلغاء الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني، سيظل لبنان موضع أطماع للمشروع الصهيوني الذي سيسعى لتحقيق أهدافه مستقبلاً. فالسلام مرحلة لا تدوم. يقول شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد: "إن المتغيّرات الدولية أمر واقع، علينا أن نتعاطى معها، فعلينا أن نقبل بالسلام ونبقى مستعدين للحرب". فيما يصر نتنياهو على تحقيق إسرائيل كبرى لضمان أمنها بقواها الذاتية، دون الاعتماد على الدعم الخارجي.

فضلاً عن الخطر الصهيوني على لبنان، لأطماعه بالأرض والمياه، يشكل المشروع الأميركي الصهيوني الساعي لإنهاء الصراع وفق شروط ومصالح إسرائيل، تهديدًا لمصالح لبنان الكبرى. فالتحدي اليوم أمام

لبنان هو بأيّة شروط سيستقر وضع الشرق الأوسط. أو بأية شروط يتحقق السلام العربي الإسرائيلي. يواجه لبنان بتحدي التسوية السلمية خطرين رئيسين هما:

- خطــــر توطين الفلسطينييــــن في لبنــــان، إن لم يتحقق لهــــم حق العودة.
- خطــــر ضياع مستقبل لبنــــان اقتصاديًّــــا.

فالمشروع الأميركي الصهيوني يرفض حق العودة. أكّد هذا جورج بوش برسائل الضمانات لآرييل شارون، والتي صادق عليها الكونغرس الأميركي لتأخذ فعالية القانون بأميركا. كما تدعم أميركا إسرائيل لتكريس يهودية الدولة، مما يهدّد وجود العرب بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ واحتمال تهجيرهم. ينال لبنان حصّة رئيسية منهم لوجود معظمهم في منقطة الجليل الأعلى.

يتهدد مستقبل لبنان الاقتصادي من واقع لبنان والتسوية. فلبنان دولة فقيرة الأرض الزراعية والموارد. حقق ازدهاراً لبعض قطاعاته بظروف حصار العرب للكيان الصهيوني، والنمو الذي شهده العراق والخليج. فازدهرت التجارة والترانزيت، والسياحة والاصطياف، وقطاع المصارف بتدفق المال الخليجي، وهروب المال من سوريا بعد تطبيق الاشتراكية.

إن سلامًا بين العرب وإسرائيل إن تحقق، مع إشراف ونفوذ صهيوني أميركي على اقتصاد المنطقة، سينقل الدور من لبنان إلى إسرائيل، ويقفل

أمام لبنان باب الخدمات في العالم العربي. فلإسرائيل مزايا مشابهة للبنان من حيث الموقع والمساحة وعدد السكان والمستوى العلمي.

خيـــارات لبنـــان السياسيـــة لتحقيـــق أمنـــه:

الحيـــاد: لا يستطيع لبنان تبنّي خيار الحياد في الصراع بالمنطقة لموقعه الجغرافي، ولأطماع إسرائيل بأرضه ومياهه، وللخطر على مصالحه الكبرى فيما سترسو عليه التسوية السلمية إن تحققت.

فالحياد دفن للرأس بالرمل، لتحقيق مكاسب آنية تتمثل بموسم اصطياف، أو بعض الاستثمارات يستفيد منه جزء من لبنان مؤقتاً. ثمنها تقبّل نتائج الصراع كما يحدّدها الآخرون، وقد تكون على حساب كل لبنان.

الحمايـــة: إن الدولة الكبرى الفاعلة والأكثر تأثيرًا الآن هي أميركا. لا يمكن اللجوء إليها أو الركون لوعودها، ما دامت ملتزمة كليًّا الأمن والمصلحة الإسرائيلية. كذلك أوروبا لتفكّكها ولتبعيتها لأميركا. قد تضمن أميركا مصالح أفراد في لبنان تستخدمهم لدعم مشروعها. لكن رؤيتها للشرق الأوسط تتحقق على حساب مصالح لبنان الكبرى.

الأمـــن الإقليـــمي: لا يمكن تحقيقه الآن لوجود الصراع في المنطقة.

المواجهـــة: لا خيار أمام لبنان، للدفاع عن أرضه وشعبه، وحماية مستقبله ومصالحه، إلا بتبنّي خيار المواجهة. والاستعداد لردع العدو الصهيوني، حماية لأرضه ومياهه. والانخراط بالصراع والنضال لدحر

المشروع الأميركي الصهيوني، حماية لمصالح لبنان ومستقبله.

قد تتبدّل المواقف السياسية من أميركا، إن تبدّلت السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل، وأقرّت بحقوق العرب وشعوب المنطقة ومنها لبنان.

قد يفضّل بعض اللبنانيين اعتماد لبنان على ذاته، دون الانخراط بأحلاف، أو التعاون مع دول الممانعة. إن لبنان منفرداً أعجز بقدراته الذاتية عن ردع إسرائيل لأسباب كثيرة منها وضعه الاقتصادي.

إن تعاون لبنان مع كل الدول التي تستطيع مساعدته بشكل أو بآخر، ماديًا أو بالسلاح قد يكون ملائمًا، شرط عدم التأثير في الخيار السياسي. لكن يبقى التعاون العسكري مع قوى الممانعة، ضمانًا لقوة لبنان ولردع العدو. فإسرائيل قد تهاجم لبنان منفردًا، لكنها لا تستطيع ذلك إن كانت الحرب ستشمل سوريا وإيران. فضلاً عن كون هذه الدول، قد تشكّل المصدر الوحيد لتسليح لبنان بالسلاح المناسب بأبخس الأسعار أو مجاناً.

الاستراتيجيـــة العسكريـــة:

مسألة بحت عسكرية، تتعلق ببناء القوّات المسلّحة وتسليحها وتدريبها وقيادتها وتحضير الأرض، وكيفية خوض الحروب. تتم على ضوء الخبرات والتجارب السابقة، وتطور الأسلحة؛ وطبيعة الحروب المحتملة، وقدرات العدو والطبيعة المحتملة لخوضه الحرب.

على ضوء قرارات السلطة السياسية، يتحدّد شكل التعبئة ونظامها

وتحضير الدولة للحرب اقتصاداً ومجتمعاً وثقافة وشتى المجالات التي تخدم بناء القوة لمواجهة العدو.

شهد العالم سباق تسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي في مرحلة الحرب الباردة، لتحقيق التفوق النوعي بالسلاح لدى الجيوش. كعنصر أساسي لكسب الحروب.

في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحالي، شهد العالم نقلة نوعية في صناعة الأسلحة والذخائر. إذ انتقل من الذخائر غير الموجّهة إلى تلك الموجهة الحتمية الإصابة. مما أعطى الجيوش العصرية التي تمتلك تقنيات كهذه تفوقًا مطلقًا على جيوش تعتمد أسلحة ما قبل هذا الجيل. خير مثال على ذلك كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. حيث دُمّر الجيش العراقي خاصة الحرس الجمهوري عن بعد، دون أن يلتحم مع العدو. فانتهت الحرب بخسائر قليلة للقوّات الأميركية.

إن هذا الواقع، يفرض على من لا يمتلك التوازن الاستراتيجي مع العدو، الذي يمتلك أسلحة كهذه، عدم الاعتماد على الجيوش المزوّدة بأسلحة قديمة لخوض الحرب باستراتيجية كلاسيكية، بل أن يعتمد نموذجا جديدًا من القوّات المسلحة بأسلحة مناسبة وأساليب قتال جديدة غير كلاسيكية؛ يستطيع بها مواجهة العدو وتكبيده أفدح الخسائر. خير مثال على ذلك ما حققته المقاومة في لبنان بحرب تموز ٢٠٠٦ بمواجهة أعتى جيش بالمنطقة، مسلّح بأحدث الأسلحة الأميركية. حيث يكون دور الجيش، ردع العدو ما أمكن، وتكبيده أفدح الخسائر بالمعركة الدفاعية إن هاجم العدو الوطن.

إن عدم تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو، حتى وإن اعتمد الجيش المناسب لتكبيد العدو أفدح الخسائر، قد لا يمنع العدو من العدوان واحتلال أجزاء من الوطن إن هو قرر ذلك، ووجد بذلك مصلحة كبرى له، حتى لو دفع الثمن غاليًا. في وضع كهذا، لا يمكن طرد العدو من الأرض المحتلة بهجوم كلاسيكي بجيش لا يمتلك التفوق على العدو. الحل الوحيد هو بالمقاومة الشعبية. باستنزاف العدو، ومنعه من تثبيت أقدامه، وتحقيق أهدافه السياسية من العدوان. هذه تتطلب بناء مقاومة شعبية منظّمة، محضّرة سياسيًا وحتى عسكريًّا لمواجهة العدو.

يستطيع العدو تثبيت أقدامه، إن استطاع إرضاخ الشعب لإرادته، وإبعاده عن المقاومة؛ أو باستمالته إن استطاع لتقبل الأمر الواقع. وقد يلجأ لتفتيت الشعب بالفتن واللعب على التناقضات لإضعاف قدرته على المقاومة. ودفع بعضه لتقبّل الاحتلال دفعاً لخصومه المحليين، كما يفعل الأميركيون بالعراق.

إن رفض الشعب للعدو المحتل، واحتضانه للمقاومة المسلّحة بعملها العسكري والأمني، وتحمّله التضحيات بذلك، وتحصينه ضد أي اختراق لصالح العدو، يتطلب بناء المجتمع المقاوم بثقافته، وبنائه الاجتماعي، وبنائه الاقتصادي. وببناء كافة المؤسّسات والمنظّمات والهيئات الاجتماعية التي تساعد في تحصين المجتمع ومساعدته على الصمود وتحمّل الصعاب ومواجهة التحديات.

على المجتمع المقاوم أن يكون حاضنًا للمقاومة المسلّحة. فالمقاومة تنبثق من الشعب، وتعبر عن إرادته وأهدافه؛ تدافع عنه، فيما يتحمّل هو

الصعاب معها من أجل قضية واحدة، ويمدّها بالرجال والدعم المادي.

فلا يمكن الفصل بين المجتمع والمقاومة؛ كأن تكون المقاومة من نسيج معيّن وبفكر معين، فيما الشعب بفكر آخر ونسيج آخر. بوضع كهذا تصبح المقاومة مجموعة مسلّحة تعمل خارج بيئتها، يسهل فصلها عن محيطها. وقد لا يطول عمل المقاومة حتى تواجه أشدّ الصعاب أمنياً وعسكرياً وسياسياً وتنتهي إلى الفشل. إن تجربة الثورة الفلسطينية في جنوبي لبنان خير مثال على ذلك. عندما انفصل الشعب عن احتضان المقاومة سقطت بسهولة. أما مع مقاومة حزب الله، فقد انتصرت باحتضان الشعب لها ومدّها بالرجال والدعم المادي، قبل انتصارها على العدو الصهيوني وبعده.

إن الاستراتيجية العسكرية الأمثل لأي دولة لا تمتلك التوازن الاستراتيجي مع العدو هو بالخيارات التالية:

– بناء المجتمع المقاوم. بنية اجتماعية وثقافة واقتصاد. فهو الأساس الصلب الذي منه ينطلق بناء القوة العسكرية. وهو المجتمع الصلب الذي لا يستطيع العدو قهره أو استمالته أو تفتيته أو تليينه.

– بناء الجيش الوطني المناسب لمواجهة العدو. تنظيمًا وتسليحًا وتدريبًا وقيادة وتعبئة وطنية، للدفاع عن الوطن.

– بناء المقاومة الشعبية المنظّمة التي ترعى المجتمع إن وقع تحت الاحتلال المعادي؛ تنظيمًا وتوجيهًا وعملاً مقاومًا. وتتولى مقاومة العدو عسكريًا واستنزافه وتعبئة المجتمع للمقاومة.

إن بناء الإطار التنظيمي للمقاومة وإعدادها في مرحلة السلم، يسهّل عملها وفعاليتها فورًا بعد دخول العدو. أما اللجوء لبنائها بعد دخول العدو قد يستغرق وقتاً؛ ويدخل المقاومة بسباق بين قيادتها المجتمع وتوجيهه وتنظيمه، وبين سعي العدو لإرضاخ الشعب أو استمالته.

– بناء التحالف العسكري أو التعاون مع دول صديقة تؤمّن للدولة الدعم المناسب، وترفع قدرتها على ردع العدو أو مواجهته.

إن دور الجيش الوطني، ينحصر في المعركة الدفاعية عند مهاجمة العدو للوطن. للدفاع عن الوطن وتكبيد العدو أفدح الخسائر. لكنه لا يستطيع إخراج العدو من الأرض المحتلة بالعمل العسكري الكلاسيكي، بل عليه أن يتحول إلى المقاومة، أو ينخرط في صفوف المقاومة الشعبية. أو يتم التنسيق بين عمل الجيش الوطني والمقاومة الشعبية بترابط المقاومة الشعبية مع السلطة السياسية والعسكرية للدولة.

كون الهدف الأول من البناء العسكري هو ردع العدو ودرء الحرب؛ ومواجهته إن قرر ذلك؛ فكلما زادت قدرة الدولة على مواجهة العدو بالمعركة الدفاعية وارتفعت كلفة العدو لاحتلال الأرض، وزادت القدرة على منع العدو من تحقيق أهدافه السياسية من الحرب حتى لو انتصر بالمعركة الهجومية، بتحضير المقاومة والمجتمع المقاوم، كلما تحقق ردع العدو عن العدوان، وتحقق درء الحرب وتأمنّت سلامة الوطن وصلابة مواقف السلطة السياسية دفاعًا عن المصالح الوطنية.

إن التعاون العسكري مع دول صديقة، أو التحالف معها، يزيد من

تكلفة الحرب على العدو إن قرّر ذلك. بذلك ترفع القدرة على ردع العدو ودرء الحرب، للدولة الحرية في تحديد مستوى التعاون أو التحالف مع الدول الصديقة. قد يقتصر على التزوّد بالسلاح أو التدريب، وقد يرتقي إلى الاشتراك بالحرب بظروف وشروط محدّدة، وقد يرتقي إلى مستوى معاهدة الدفاع المشترك، الذي قد تحدّد بنية الجيوش وتسلّحها وتدريبها ووحدة القيادة وكيفية خوضها الحرب، ودور كل دولة بالحرب إن تعرّض أي منها لعدوان ضمن الشروط المتفق عليها.

للاستراتيجية العسكرية علاقة بالوضع البشري والاجتماعي والاقتصادي للدولة والطبيعة الجغرافية. فالاقتصاد يلبّي متطلبات الاستراتيجية العسكرية، فيما تتولى هي حمايته. فالدول الغنية قد تستطيع شراء الأسلحة الباهظة الثمن إن توفرت. وتستطيع بناء جيش عالي التكاليف. لكن الدول الفقيرة تلجأ للأسلحة القليلة التكلفة، لمواجهة العدو بالقدر المستطاع.

كذلك للعدد السكاني للدولة والمستوى العلمي والبنية الاجتماعية علاقة ببنية الجيش المفضّل اعتمادها.

كما لطبيعة الأرض الأثر في تحديد صنوف القوات الأنسب وأسلحتها وأساليب عملها.

لبنـــان والاستراتيجيـــة العسكريـــة:

اعتمد لبنان الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي، واستراتيجية قوة لبنان في ضعفه. ورسخ القناعة بأن إسرائيل قوة لا تهزم. وأن الارتباط

بالغرب يحمي لبنان ويمنع إسرائيل من احتلاله. مردُّ ذلك لارتباط الطبقة الحاكمة بلبنان منذ الانتداب بالدول الاستعمارية أكانت في أوروبا أو أميركا. ولقناعة بعضهم أن لبنان ليس عربيًا، فلا شأن له بالصراع العربي الإسرائيلي. ولتحقيق بعض المنافع، والازدهار لقطاع الخدمات لفئة من اللبنانيين في ظل الحصار العربي للكيان الصهيوني، واحتكار لبنان التجارة والترانزيت بين أوروبا والمشرق العربي، والسياحة والاصطياف، ودور مصرف المشرق العربي. استفادت منها الفئة الحاكمة في بيروت الكبرى، فيما عانت باقي المناطق الحرمان، وعانى الجنوب الحرمان والعدوان والاحتلال، حتى كانت المقاومة التي حرّرت الأرض وهزمت العدو بحرب تموز ٢٠٠٦.

بعد توحيد لبنان عام ١٩٩٠؛ أعيد توحيد الجيش ليبسط سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية. أشرفت أميركا على تسليح الجيش اللبناني. فزوّدته بآليات خفيفة وناقلات جند لحفظ الأمن الداخلي فقط، باعتبار أن السلام سيتحقق مع العدو الصهيوني. ولا مبرّر للتسلّح بسلاح لخوض حروب، خاصة أن أميركا ترفض تزويد لبنان بسلاح لقتال إسرائيل. وقد نزعت مدافع الهاون من بعض ناقلات الجند قبل إرسالها للبنان، مبرّرة ذلك بأنها لا تمد لبنان بسلاح قد يستخدم ضد حليفتها إسرائيل. ليس للبنان اليوم جيش مسلّح ومدرّب ومحضّر للدفاع عن الحدود أمام أي عدوان إسرائيلي. فالجيش غير معدّ لهذه المواجهة.

في نفس الوقت استطاعت المقاومة تطوير قدراتها العسكرية وتعبئة الشعب في مناطق عملها لتتحوّل إلى القوة الوطنية الرئيسية القادرة على

الدفاع عن الوطن وقد أثبتت ذلك بحرب تموز ٢٠٠٦.

تسعى أميركا ومعها فريق من اللبنانيين، بعد الانقلاب السياسي الذي رعته أميركا عام ٢٠٠٥ لنزع سلاح المقاومة، دفاعًا عن إسرائيل. ولفرض الهيمنة الصهيونية على الشرق الأوسط، وإضاعة الحقوق العربية ومنها مصالح لبنان الوطنية الكبرى.

ينقسم المجتمع اللبناني اليوم حول مجمل الأمور المتعلقة بمواقف لبنان السياسية من الصراع في المنطقة، وحول مصالح لبنان وآلية حمايتها.

يسعى الفريق الحاكم بالعودة بلبنان إلى الوضع السابق الذي تستفيد منه فئة من اللبنانيين آنيًا على حساب المصلحة الوطنية، وعلى حساب سلامة الجنوب تحديدًا. وبين فئة تدافع عن الوطن ومصالحه وتريد ضمان مستقبله لضمان أمنه، والتنمية المستدامة، المبنية على أسس متينة وبجو ثابت يحقق الازدهار.

إن الاستراتيجية العسكرية الملائمة لواقع لبنان تبنى على:

- بناء المجتمع المقاوم.
- بناء الجيش المناسب لخوض المعركة الدفاعية، وتكبيد العدو أفدح الخسائر.
- الحفاظ على المقاومة تنظيمًا وتسليحًا للمشاركة بالدفاع، ولمواجهة العدو إن احتل الأرض.

لا يمكن نزع سلاح المقاومة قبل بناء الجيش القادر على الدفاع عن الوطن. في حال بناء جيش كهذا، يمكن دمج الأسلحة الثقيلة للمقاومة بالجيش، ليخوضا معركة واحدة بمواجهة العدو. مع الاحتفاظ بالمقاومة كتنظيم وبسلاح خفيف ومتوسط لمواجهة العدو بعد الاحتلال.

على لبنان لتحديد استراتيجيته الدفاعية ودمج المقاومة بالدولة، تحقيق الاتفاق السياسي أولاً على الخيارات السياسية الواجب اعتمادها للدفاع. تحديد العدو والصديق؛ والمخاطر التي تتهدّد لبنان ومصالحه. والموقف من السياسة الأميركية الداعمة لإسرائيل.

عندما يتحقق اتفاق كهذا، يسهل بحث الشق العسكري لتحديد الاستراتيجية العسكرية الملائمة. ماذا سيكون دور الجيش وما دور المقاومة؟ وما علاقة المقاومة بالحكومة وقيادة الجيش؟ وكيف سيُبنى الجيش وما هي مصادر التسلّح؟

عدا ذلك إن سعى بعض التجّار للإذعان للمشروع الأميركي الصهيوني لمصالحهم الخاصة أو الفئوية، وليس لمصلحة الوطن، فلأبناء الوطن الأحرار المهدّدين بحياتهم وأرضهم حرية القرار بالدفاع عنها.

صـــدر حتـــى الآن:

١ ■ الخطاب عند السيد حسن نصر الله

أحمد ماجد

٢ ■ الحداثـــة والمقاومـــة

طه عبد الرحمن

٣ ■ الشعائر الحسينية من المظلومية إلى النهوض

شفيق جرادي

٤ ■ عاشوراء وخطاب المقاومة الإسلامية

علي زيتون

٥ ■ النهوض الحضاري في فكر الإمام موسى الصدر

غسان طـــه

٦ ■ العبادة والعبودية في الرؤيا والسلوك عند الإمام الخميني

حسن بدران

٧ ■ الإمام ونهج الاقتدار

شفيق جرادي

٨ ■ مجتمع المقاومة

نعيم قاسم

٩ ■ قيم النهوض

مرتضى مطهري